٣٣ – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

المقرر المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٠٥): القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)

بموجب رسائل مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل العراق، بصفته رئيس المجموعة العربية وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية[١]، وممثل ماليزيا، بوصفه رئيس مجموعة الدول الإسلامية وباسم حركة بلدان عدم الانحياز[٢]، عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في الاعتداء الإسرائيلي على الحرم الشريف في القدس الشرقيةالمحتلة والموجة التالية من الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وعلى غرار ذلك، طلب ممثل جنوب أفريقيا أيضا، بوصفه رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، عقد جلسة عاجلة للمجلس استجابة للحالة الحرجة في القدس الشرقية المحتلة، وأنحاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنحاء من إسرائيل[٣].

وبرسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس المجلس، طلب الممثل الدائم لفلسطين عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في العدوان الإسرائيلي على الحرم الشريف المرتكب في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ واستمرار استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. وذكر أن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، الصادرة في عام ١٩٤٩، ودعا المجلس إلى الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين[٤].

وفي الجلسة ٤٢٠٤[٥]، المعقودة في ٣ و ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ استجابة للطلبات الواردة في الرسائل المذكورة أعلاه، أدرج المجلس تلك الرسائل في جدول أعماله. ووجه الرئيس (ناميبيا) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة من الممثل الدائم لفلسطين[٦]، أفيد فيها بأن الزيارة ''الاستفزازية'' التي قام بها رئيس حزب الليكود الإسرائيلي، أرييل شارون، إلى الحرم الشريف، ثالث أقدس المواقع في الإسلام، قد أدت إلى تفاقم حدة التوتر، وإلى مصادمات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وأسفرت عن آثار مدمرة على عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط. وطلب المراقب إلى المجلس أن يدين أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية ويرغم تلك القوات على الانسحاب من الحرم الشريف ومن بقية القدس الشرقية وسائر المدن الفلسطينية.

وفي تلك الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن، وإسبانيا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وتركيا، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية،

(١) S/2000/928.

(٢) S/2000/929 و S/2000/935.

(٣) S/2000/934.

(٤) S/2000/930.

(٥) للمزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

(٦) S/2000/921.

وجنوب أفريقيا، والسودان، والعراق، وعمان، وفييت نام، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، ومالطة، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ونيبال، والهند، واليابان، واليمن، فضلا عن المراقب الدائم لفلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقبين الدائمين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وقال ممثل فلسطين إن الزيارة ''الاستفزازية'' التي قام بها أرييل شارون قد أدت إلى احتجاجات واسعة النطاق من المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن السكان العرب في إسرائيل، جرى قمعها من جانب قوات الأمن الإسرائيلية بشدة، ربما لإجبار القيادة الفلسطينية على أن تقبل مطالب إسرائيل المتعلقة بعملية السلام. وشدد على أن لمجلس الأمن مسؤوليات محددة لوضع حد على الفور للحملة الوحشية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات السلام[٧].

وعقّب ممثل إسرائيل قائلا إن الفلسطينيين هم الذين بدأوا تصعيد أعمال العنف من خلال مجموعة من الحوادث السابقة. وأضاف أن النيران الحية انطلقت من الجماهير خلال زيارة أرييل شارون وأن قوات الأمن الإسرائيلية لم تفعل سوى الرد على إطلاق النار عندما دعت الضرورة القصوى لذلك. وبوجه عام، قال إن المسؤولية عن تصاعد العنف تقع على عاتق السلطة الفلسطينية، لأن قوات الأمن الفلسطينية انتهكت الاتفاقات مع إسرائيل فيما يتعلق باستعمال الأسلحة[٨].

(٧) S/PV.4204، الصفحات ٤-٦.

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

وخلال المناقشة، أكد المتكلمون بالإجماع دعمهم لعملية السلام، وسلموا بأن العنف يضعف العملية وأهابوا بالطرفين أن يمارسا ضبط النفس. وأعربوا عن أملهم في أن يسفر اجتماع من المقرر عقده في شرم الشيخ في الأيام القليلة القادمة بين رئيس السلطة الوطنية الإسرائيلية، ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل، إيهود باراك، عن نتائج إيجابية.

وأعرب معظم المتكلمين عن أسفهم لاستخدام القوة ضد الفلسطينيين وذكّروا إسرائيل بالتزامها باحترام اتفاقية جنيف الرابعة. غير أن عددا كبيرا من المتكلمين ندّدوا صراحة بانتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي[٩]، وأكدوا أن استعمال القوة ضد الفلسطينيين كان مفرطا وغير تناسبي[١٠]. كما رأت غالبية المتكلمين في زيارة أرييل شارون

(٩) S/PV.4204، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٤ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢١ (تونس)؛ والصفحة ٢٣ (ناميبيا)؛ و S/PV.4204 (Resumption 1))، الصفحة ٦ (باكستان)؛ والصفحة ٨ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١٠ (الكويت)؛ والصفحة ١٢ (قطر)، والصفحة ١٤ (البحرين)؛ والصفحة ١٨ (الجمهورية العربية السورية)، والصفحة ١٩ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٠ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٢ (كوبا)؛ والصفحة ٢٣ (اليمن)؛ والصفحة ٢٥ (العراق)؛ والصفحة ٢٦ (موريتانيا)؛ والصفحة ٢٧ (جامعة الدول العربية)؛ (S/PV.4204 (Resumption 2، الصفحة ٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٤ (السودان)؛ والصفحة ٨ (عمان)؛ والصفحة ١٠ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (لبنان)؛ والصفحة ١٩ (مالطة).

(١٠) S/PV.4204، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (هولندا)، والصفحة ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٥(أوكرانيا)، والصفحة ١٦ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٧ (جامايكا)؛ والصفحة ١٨ (الصين)، والصفحة ١٩ (كندا)؛ والصفحة ٢٠ (تونس)؛ والصفحة ٢٢ (ناميبيا)؛ والصفحة ٢٥ (جنوب أفريقيا)؛ و(Resumption 1) S/PV..4204، الصفحة ٥ (الجزائر)؛ والصفحة ٦ (باكستان)؛ والصفحة ٨ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة

استفزازا من شأنه تقويض عملية السلام، وأدانها الكثيرون[١١].

ودعا معظم المتكلمين أيضا إلى تنفيذ جميع قرارات المجلس بشأن الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) المتعلقان بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية كافة، وأكدوا مجددا دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف[١٢].

ودعا عدة متكلمين إلى إنشاء لجنة دولية أو إجراء تحقيق مناسب للتثبت من وقائع الأحداث وتحديد المسؤولية عنها[١٣]. وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده سيرأس اجتماعا لمسؤولي الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين بغرض تقصي الحقائق حالما تسمح الظروف بذلك[١٤]. ودعا ممثل مصر المجلس إلى التحقيق فيما وقع من أحداث[١٥].

وأعرب عدد من المتكلمين عن آرائهم في الكيفية التي ينبغي أن يستجيب بها المجلس. وأثار بعضهم مسؤولية المجلس على وجه الخصوص عن وضع حد للأعمال الإسرائيلية وحماية المدنيين الفلسطينيين[١٦]. وشددت وفود

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١٠ (الكويت)؛ والصفحة ١٣ (البحرين)؛ والصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية إيران الإسلامية؛ والصفحة ٢١ (كوبا)؛ والصفحة ٢٦ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٢٧ (تركيا)؛ و S/PV.4204 (Resumption 2)، الصفحة ٧ (إندونيسيا)، والصفحة ١٢ (المغرب)؛ والصفحة ١٤ (نيبال)؛ والصفحة ١٥ (فييت نام)؛ والصفحة ١٦ (منظمة الوحدة الأفريقية)؛ والصفحة ١٧(إسبانيا).

(١١) S/PV.4204، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٢ (هولندا)؛ والصفحة ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٨ (الصين)؛ والصفحة ٢٠ (تونس)؛ والصفحة ٢٢ (ناميبيا)؛ والصفحة ٢٣ (مصر)؛ والصفحة ٢٥ (جنوب أفريقيا)؛ و(S/PV.4204 (Resumption 1، الصفحة ٥ (الجزائر)؛ والصفحة ٦ (باكستان)؛ والصفحة ٧ (الأردن)؛ والصفحة ٨ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١١ (الكويت)؛ والصفحة ١٢ (قطر)؛ والصفحة ١٣ (البحرين)؛ والصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٥ (موريتانيا)؛ والصفحة ١٨ (جمهورية إيران الإسلامية)، والصفحة ٢٠ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٢ (كوبا)؛ والصفحة ٢٢ (اليمن)؛ والصفحة ٢٤ (العراق)؛ والصفحة ٢٦ (جامعة الدول العربية)؛ و(S/PV.4204 (Resumption 2، الصفحة ٥ (السودان)، والصفحة ٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٨ (عمان)؛ والصفحة ٩ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١١ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحة ١٢ (المغرب)؛ والصفحة ١٣ (لبنان)؛ والصفحة ١٧ (إسبانيا).

(١٢) في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د -٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، تعرّف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بأنها الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية؛ وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها.

(١٣) S/PV.4204، الصفحة ١١ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢١ (تونس)؛ والصفحة ٢٢ (مالي)؛ و (Resumption 1) S/ PV.4204، الصفحة ١١ (الكويت)؛ والصفحة ١٣ (قطر)؛ والصفحة ٢١ (المملكة العربية السعودية؛ والصفحة ٢٥ (موريتانيا)؛ والصفحة ٢٦ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ٢٨ (تركيا)؛ و(S/PV.4204 (Resumption 2، الصفحة ٩ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (نيبال)؛ والصفحة ١٧ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٨ (مالطة).

(١٤) S/PV.4204، الصفحة ٩.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٦) S/PV.4204، الصفحة ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢١ (تونس)؛ والصفحة ٢٤ (مصر)؛ (Resumption 1) S/PV.4204، الصفحة ١١ (الكويت)؛ والصفحة ١٨ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢١ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٣ (اليمن)؛ والصفحة ٢٧(جامعة الدول العربية)؛ (Resumption 2) S/PV.4204،

أخرى على أن المجلس ينبغي أن يهيئ مناخا يفضي إلى استعادة عملية السلام[١٧]. وطلب البعض اتخاذ مجموعة من التدابير المحددة، من بينها كفالة المجلس عدم دخول القوات الإسرائيلية الحرم الشريف وحرية الفلسطينيين في القيام بممارساتهم الدينية في الحرم الشريف؛ وإدانة عمل آرييل شارون الاستفزازي والأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ومساءلة الحكومة الإسرائيلية والمطالبة بتعويض المدنيين الفلسطينيين عما لحق بهم من أضرار؛ ودعوة إسرائيل إلى احترام القانون الإنساني الدولي؛ والضغط على إسرائيل من أجل المشاركة بجدية في عملية السلام؛ وإلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة؛ والدعوة إلى إجراء تحقيق دولي؛ وإعادة التأكيد على أن القدس هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧؛ واعتماد مشروع القرار الذي عممته حركة بلدان عدم الانحياز[١٨].

وأشار ممثل الكويت بصفة خاصة إلى الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة ضد الأطفال الفلسطينيين، بما يتعارض مع قرار المجلس ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال والتراعات المسلحة[١٩].

وقال ممثلا العراق وكوبا إن المجلس كان منحازا لأحد الجانبين بالنسبة لهذه المسألة ولا يمكنه لذلك أن يفي بمسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين[٢٠].

وأخيرا، شكا ممثل الجزائر من أن أعضاء المجلس خلال المشاورات التي عقدت قبل ذلك كانوا قد ناقشوا باستفاضة ما إذا كانوا سيجتمعون في جلسة عامة وما إذا كانوا سيوجهون الدعوة للكلام إلى غير أعضاء المجلس. وشكا من أن بعض المحاولات تبذل لتقييد الوصول إلى المجلس رغم أن من حق أي دولة أن تتكلم في أي مناقشة يجريها المجلس[٢١].

وقرب انتهاء المناقشة، تكلم ممثل إسرائيل مرة ثانية، وأكد أن بلده ليس وحده المسؤول عن الحالة الراهنة. كما دحض بشدة الادعاءات بأن زيارة أرييل شارون كانت تشكل جزءا من مؤامرة حاكتها الحكومة الإسرائيلية لتأكيد سيادتها على المسجد الأقصى. وقال إن جبل الهيكل يمثل أكثر الأماكن قداسة في اليهودية، وأن الزيارة كانت امتثالا لمبادئ الديمقراطية الإسرائيلية[٢٢].

وقال ممثل فلسطين إن المحاولات الأخيرة التي بذلت لاستئناف عملية السلام من خلال عقد اللقاءات بين الجانبين في باريس وشرم الشيخ لم تؤد إلى شيء لأسباب منها أن إسرائيل كانت ترفض إنشاء لجنة للتحقيق. وأضاف أن ممارسة الديمقراطية الإسرائيلية لا يمكن أن تستخدم ذريعة في الأرض المحتلة. وأعرب عن أسفه لرفض إسرائيل تحمل

الصفحة ٥ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٦ (السودان)؛ والصفحة ١٤ (لبنان).

(١٧) S/PV.4204، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (كندا)؛ والصفحة ٢١ (تونس)؛ و(Resumption 2) S/PV.4204، الصفحة ١٤ (لبنان).

(١٨) S/PV.4204، الصفحة ٢٤(مصر)؛ و S/PV.4204 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (الكويت)؛ والصفحتان ١٢-١٣ (قطر)؛ والصفحتان ١٧-١٨(الجمهورية العربية السورية)؛ و S/PV.4204 (Resumption 2)، الصفحة ٦ (السودان).

(١٩) S/PV.4204 (Resumption 1)، الصفحة ١٠.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (كوبا)؛ والصفحة ٢٤ (العراق).

(٢١) S/PV.4204 (Resumption 1)، الصفحة ٤. للمزيد من المعلومات، انظر الفصل الأول، الجزء الأول، فيما يتعلق بالمواد ١-٥ من النظام االداخلي المؤقت؛ والفصل الثالث، الجزء الأول، فيما يتعلق بالأساس في توجيه الدعوات للمشاركة في الأعمال.

(٢٢) S/PV.4204 (Resumption 2)، الصفحتان ١٩-٢٠.

المسؤولية عن عمليات قتل المدنيين الأبرياء، وقال إن من الضروري بالتالي أن تنشأ لجنة للتحقيق من أجل كشف الحقيقة[٢٣].

وفي الجلسة ٤٢٠٥، المعقودة في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٠، طُرح للتصويت مشروع قرار مقدم من أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي وماليزيا وناميبيا[٢٤]. وتم اعتماده بأغلبية ١٤ صوتاً، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة)، بوصفه القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

شجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأعمال العنف التي وقعت فيه بعد ذلك وفي غيره من الأماكن المقدسة، وكذلك في مناطق أخرى في جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، مما أسفر عن مصرع أكثر من ٨٠ فلسطينيا وعن إصابات أخرى عديدة؛

طلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية وبمسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

دعا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان توقف العنف، وتجنب القيام بأعمال استفزازية جديدة، وعودة الحالة إلى وضعها الطبيعي بطريقة تعزز الفرص المستقبلية للعملية السلمية في الشرق الأوسط؛

أكد أهمية إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية التي وقعت في الأيام القليلة الماضية بغية الحيلولة دون تكرارها، ورحب بأية جهود مبذولة في هذا الصدد؛ ودعا إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأساس المتفق عليه، بهدف تحقيق تسوية نهائية مبكرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

المقرر المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٤٨): رفض مشروع قرار

برسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية، بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية، إلى أن استمرار القوات الإسرائيلية في تصعيد عدوانها على قطاع غزة يشكل عقوبة جماعية مفروضة على الفلسطينيين ويهدد استقرار المنطقة، وطلب بالتالي عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في حماية الفلسطينيين[٢٥].

وفي الجلسة ٤٢٣١[٢٦]، [٢٧]، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله، استجابة لهذا الطلب، الرسالة المذكورة أعلاه. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو الأردن وإسرائيل والجماهيرية العربية الليبية (بالنيابة عن مجموعة الدول العربية) وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) وكوبا (بصفته الوطنية وبوصفه الرئيس الحالي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)، ومصر، والمراقب الدائم لفلسطين.

ووجه رئيس المجلس (هولندا) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠[٢٨]، موجهة من الممثل الدائم عن فلسطين، يدين فيها القصف الإسرائيلي الواسع النطاق لغزة الذي بدأ في ذلك التاريخ، ويشدد على أن فلسطين تدعو المجلس

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢.

(٢٤) S/2000/963.

(٢٥) S/2000/1109.

(٢٦) في الجلستين ٤٢١٧ و٤٢١٨، المعقودتين كجلستين خاصتين يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أجرى أعضاء المجلس مناقشات بناءة مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، ومع ممثل إسرائيل، على التوالي.

(٢٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في تلك الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الثاني، الفرع ألف، الحالة ١٨، وذلك فيما يتعلق بالمادة ٢٤ من الميثاق.

(٢٨) S/2000/1107.

منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى إنهاء الحملة الإسرائيلية وحماية الفلسطينيين، ويأسف لأن المجلس لم يتخذ أي إجراء منذ اتخاذه القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

ووصف ممثل فلسطين في بيانه التصعيد الخطير للعنف من جانب إسرائيل، مشيرا إلى أن تلك الأعمال تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ومع قرارات المجلس السابقة. وأدان إسرائيل لاستمرارها في سياسة إقامة المستوطنات، ومن ثم فرضها الجمود على عملية السلام. وقال إن إسرائيل تحاول أيضا التملص من اتفاق شرم الشيخ وإنها أعاقت عمل لجنة تقصي الحقائق[٢٩]. ثم طلب تشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، بغض النظر عن موافقة إسرائيل، وقال إن ياسر عرفات قد التقى بالفعل مع المجلس وطلب إنشاء قوة قوامها ٢٠٠٠ من المراقبين. ثم أعرب عن ترحيبه بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على تكليف الأمين العام بإجراء مشاورات في هذا الشأن[٣٠].

ووصف ممثل إسرائيل مجموعة من التفجيرات الإرهابية التي أودت بأرواح المدنيين الإسرائيليين. وأعرب عن أسفه لرفض ياسر عرفات السلام الذي اقترح عليه في كامب دافيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وتشكك في استعداد الفلسطينيين لمواصلة التزامهم بتقييد العناصر الإرهابية. وكذلك قال إن المجتمع الدولي منحاز لأنه لم يعرب قط عن استنكاره للانتهاكات الفلسطينية. وأخيرا، أكد أنه لا توجد أي ضرورة لقوة دولية وأن الفلسطينيين بمطالبتهم بها لا يسعون إلا للخروج على المسار الثنائي الذي حدده اتفاق أوسلو[٣١].

وخلال تلك الجلسة، أعرب عدد من المتكلمين صراحة عن إدانتهم للعنف المرتكب من كلا الجانبين[٣٢]، وحث معظم المتكلمين الطرفين على وضع حد للعنف الحالي والعودة إلى مفاوضات السلام. وشدد بعضهم بصفة خاصة على ضرورة تنفيذ الطرفين للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ[٣٣]. وقال ممثل مصر أيضا، رغم إدانته استهداف المدنيين في كلا الجانبين، إن وجود المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية والحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين يزيدان الحالة توترا، ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع قرار ستتقدم به حركة بلدان عدم الانحياز[٣٤].

وركزت المداولات أيضا على متابعة قرارات المجلس السابقة، ولا سيما تنفيذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الأمر

---

(٢٩) للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن اجتماع قمة شرم الشيخ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والاتفاق الذي تم التوصل إليه هناك، انظر الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة (S/2000/1001)، يحيل بها البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في ختام مؤتمر القمة. وقد اتفق القادة على ما يلي: (١) أن يصدر كلا الجانبين بيانات عامة تدعو إلى وضع حد للعنف وأن يتخذا تدابير ملموسة على الفور لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة الحالية؛ (٢) أن تقوم الولايات المتحدة، مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وبالتشاور مع الأمم المتحدة، بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن أحداث العنف الأخيرة؛ (٣) أن تجري الولايات المتحدة مشاورات مع الأطراف في غضون أسبوعين بشأن كيفية المضي قدما. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وجه وزير خارجية إسرائيل رسالة إلى الأمين العام (S/2000/1007) فيما يتعلق بامتثال إسرائيل للتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ.

(٣٠) S/PV.4231، الصفحات ٢-٦.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٥ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (الأرجنتين، وأوكرانيا)؛ والصفحة ٢٣ (كندا وهولندا)؛ والصفحة ٢٨ (جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز)؛ والصفحة ٢٩ (مصر).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ١٤ (مالي)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة، جامايكا)؛ والصفحة ٢٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٣ (كندا).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

الذي شدد عليه عدد من المتكلمين[٣٥]. كما أعربوا بالإجماع عن دعمهم للجنة تقصي الحقائق المنصوص عليها في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، التي يرأسها السناتور جورج ميتشل، عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، وأكدوا ضرورة أن تبدأ أعمالها على وجه السرعة. وأشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى أن الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة ينبغي أن تقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية[٣٦].

وأعرب جميع المتكلمين تقريبا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للتشاور مع الطرفين وبحث الاقتراح بنشر قوة مراقبين أو قوة حماية تابعة للأمم المتحدة، وبالأخص للأهداف الأربعة ذات الأولوية التي حددها في جلسة المجلس المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأشار ممثل ناميبيا إلى أن إنشاء قوة للمراقبين يتماشى مع قرار المجلس ٩٠٤ (١٩٩٤)[٣٧]. غير أن عدة متكلمين أكدوا ضرورة موافقة كلا الجانبين على ذلك[٣٨]. وأضاف ممثل الولايات المتحدة أن على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق بمفردهما ثم يؤيده المجلس عند الاقتضاء[٣٩]. وأصر ممثل هولندا على أنه لا يجب السماح لأنشطة المجلس بأن تتداخل مع العمل الذي يؤديه الأمين العام والذي تقوم به لجنة تقصي الحقائق[٤٠].

وفي الجلسة ٤٢٤٨[٤١]، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين. ووجه رئيس المجلس (الاتحاد الروسي) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر، موجهة من الممثل الدائم عن فلسطين، يطلب فيها المشاركة في الجلسة[٤٢]. ثم قال إن المجلس معروض عليه مشروع قرار مقدم من بنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي وماليزيا وناميبيا[٤٣]، يعرب المجلس بمقتضاه عن تصميمه على إنشاء قوة من المراقبين العسكريين ومن الشرطة تابعة للأمم المتحدة، توفد إلى جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بهدف الإسهام في تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ، ووقف العنف وتعزيز سلامة وأمن المدنيين الفلسطينيين.

وأعرب ممثل إسرائيل، في البداية، عن ارتياحه لتجديد الاتصالات مؤخرا بين إسرائيل والفلسطينيين، والاجتماع الذي يوشكان عقده في واشنطن العاصمة. ثم وصف مشروع القرار بأنه محاولة سافرة لإساءة استغلال أريحية المجتمع الدولي وإخفاء الخيار الاستراتيجي الذي اتخذه الفلسطينيون. وأكد أن هذا القرار من شأنه أن يبعث برسالة إلى الفلسطينيين مؤداها أنه لا لزوم للتفاوض مع إسرائيل. وأضاف أن إيفاد قوة للحماية غير ضروري لأن لدى السلطة الفلسطينية الوسيلة لحماية مدنييها، وحث أعضاء المجلس بقوة على عدم تأييد مشروع القرار[٤٤].

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (جامايكا)؛ والصفحة ١٧ (تونس)؛ والصفحة ٢١ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٧ (جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز)؛ والصفحة ٣١ (كوبا بوصفها الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٣٧) دعا المجلس بموجب الفقرة ٣ من القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت، وهو الأمر المنصوص عليه في إعلان المبادئ (S/26560)، وذلك في سياق عملية السلام الجارية.

(٣٨) S/PV.4231، الصفحة ١١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٣ (كندا).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٤١) في الجلستين ٤٢٣٣ و ٤٢٣٤، المعقودتين كلتيهما كجلستين خاصتين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أجرى أعضاء المجلس مناقشات بناءة مع اللجنة الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومع ممثل إسرائيل.

(٤٢) S/2000/1206.

(٤٣) S/2000/1171.

(٤٤) S/PV.4248، الصفحات ٢-٥.

وأوضح ممثل ناميبيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، الحاجة الماسة إلى تشكيل قوة لحماية الفلسطينيين نظرا لاستمرار العنف. وأعرب عن اعتقاده بأن عمل المجلس لا يخضع لمفاوضات السلام، وأن قوة الأمم المتحدة ستكون في الواقع مفيدة لعملية السلام. واختتم بقوله إن مجموعة عدم الانحياز أجرت تبادلات مفيدة جدا في الآراء مع وفدي فرنسا والمملكة المتحدة خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار[٤٥]. وردد مقدمو مشروع القرار معظم هذه النقاط، وأعرب ممثلا أوكرانيا والصين أيضا عن تأييدهما له. غير أن ممثل أوكرانيا اعترف بأن نشر هذه القوة سيكون مستحيلا بدون تعاون إسرائيل[٤٦].

وذهب أعضاء آخرون إلى أن مشروع القرار سيء التوقيت، في ضوء الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام عملا على تقبل الطرفين للقوة واستئناف المفاوضات الثنائية[٤٧]. وأعرب ممثل هولندا، بصفة خاصة، عن خيبة أمله لاضطرار المجلس إلى التصويت على هذا النص[٤٨]. وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده ما زال على استعداد للاشتراك في وضع اقتراح يمكن أن يحظى بتوافق في الآراء[٤٩]. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن بلده كان سيستخدم حق النقض لو أتيحت الفرصة لاعتماد المشروع[٥٠].

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٩ (الصين)؛ والصفحة ١٠ (أوكرانيا)؛ والصفحتان ١٠-١١ (مالي)؛ والصفحتان ١٢-١٣ (جامايكا).

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (هولندا)؛ والصفحة ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (كندا)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي).

(٤٨) المرجع نفسه، صفحة ٩.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه لأن المجلس لم يتمكن من حماية المدنيين الفلسطينيين. وأشار إلى أن موقف أعضاء المجلس لم يتغير، بالرغم من المرونة التي أبداها مقدمو مشروع القرار وموافقتهم على إدخال بعض التغييرات على النص لتجميع توافق في الآراء. وقال إنه لذلك طلب إلى مقدمي المشروع أن يطرحوه للتصويت بغضّ النظر عن نتيجة الاقتراع، وذلك لوضع المجلس أمام مسؤولياته. وأضاف أن موافقة إسرائيل لا ينبغي قط أن تكون شرطا مسبقا لتولي المجلس لمسؤولياته[٥١].

وطُرح مشروع القرار للتصويت فحصل على ٨ أصوات مؤيدة (أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، مالي، ماليزيا، ناميبيا) وامتنع ٧ أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي، الأرجنتين، فرنسا، كندا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، ولم يُعتمد لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

المقرر المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٠٥): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١[٥٢]، طلب ممثل الإمارات العربية المتحدة، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، في أعقاب تصعيد إسرائيل لممارساتها وإجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين والنظر في تشكيل قوة حماية تابعة للأمم المتحدة.

وفي الجلسة ٤٢٩٥[٥٣]، المعقودة استجابة لهذا الطلب يومي ١٥ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، أدرج المجلس

(٥١) المرجع نفسه، الصفحات ١٥-١٧.

(٥٢) S/2001/216.

(٥٣) في الجلستين ٤٢٩٢ و ٤٢٩٣، المعقودتين كجلستين خاصتين في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١، أجرى أعضاء المجلس مناقشات بناءة مع المراقب الدائم لفلسطين عقب طلب منه في ١٤

الرسالة السالفة الذكر في جدول أعماله. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبحرين والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) والسودان والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) والعراق وقطر وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ونيوزيلندا واليابان واليمن، والمراقب الدائم عن فلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ونائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية[٥٤].

ووجه رئيس المجلس (أوكرانيا) الاهتمام إلى رسالتين، مؤرختين ٩ آذار/مارس و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، موجهتين من المراقب الدائم لفلسطين[٥٥]، يفند فيهما ادعاءات إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية تنتهك الالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٣ بنبذ الإرهاب، ويعرب عن إدانته لتدهور الحالة، ويدعو إلى عقد جلسة للمجلس. كما وجه الرئيس الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس موجهة من ممثل ماليزيا بالنيابة عن مجموعة الدول الإسلامية[٥٦]، يحث فيها المجلس على إنشاء قوة لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأعرب ممثل فلسطين في البيان الذي أدلى به عن أسفه لتزايد الحملة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في انتهاك للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وذلك بجملة أمور من بينها الاستخدام المفرط للقوة، وعمليات القتل المتعمد للمدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والعقاب الجماعي، وعدم تحويل الضرائب التي تجبى لصالح السلطة الفلسطينية. وشدد أيضا على أن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات قد استمرا حتى بعد بدء عملية السلام. وأصر على أن المجلس تقع على عاتقه المسؤولية عن وقف العنف وإنقاذ عملية السلام. وذكر أن الجولة الأخيرة من محادثات السلام بين الجانبين في طابا، بمصر، قد حققت تقدما معقولا، وأعرب عن أسفه لإحجام الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن التفاوض انطلاقا من النقطة التي تم التوصل إليها حينئذ، وأعرب عن انزعاجه لتفضيل إسرائيل التفاوض على ترتيبات مؤقتة، بدلا من التركيز على تسوية نهائية[٥٧].

ورفض ممثل إسرائيل مرة أخرى الاقتراح المتعلق بإنشاء قوة حماية تابعة للأمم المتحدة، زاعما أن وجود مراقبي الأمم المتحدة من شأنه أن يخلق حافزا للفلسطينيين على مواصلة العنف. وأشار إلى أن سياسات بلده القمعية إنما هي للتصدي للإرهاب وأن بذل جهود متضافرة لمكافحة العنف الفلسطيني هو السبيل الوحيد إلى تمكين إسرائيل مرة أخرى من العمل على تحسين نوعية التعايش فيما بينهما. واختتم بالتشديد على أن المجلس ينبغي ألا يتدخل بل ينبغي أن يدعم الطرفين في سعيهما من أجل السلام[٥٨].

وأعرب غالبية المتكلمين عن رفضهم الشديد لسياسات إسرائيل ودعوا إسرائيل إلى وضع حد لها على الفور[٥٩]. وطالب جميع المتكلمين تقريبا بإنهاء الحصار

آذار/مارس في رسالة وجهها إلى المجلس (S/2001/222)، ومع نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها، على التوالي.

(٥٤) دعي ممثل بلجيكا إلى المشاركة ولكنه لم يدل ببيان.

(٥٥) S/2001/209 وS/2001/226 .

(٥٦) S/2001/231.

(٥٧) S/PV.4295، الصفحات ٣-٧.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٧ (فلسطين)؛ والصفحة ١٢ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (تونس)؛ S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (فرنسا)؛ والصفحة ١٢ (مالي)؛ والصفحة ٢١ (مصر)؛ والصفحة ٢٤ (الأردن)؛ والصفحة ٢٥

الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني، وطلب عدد قليل منهم إلى المجتمع الدولي أن يقوم تحديدا بتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين[٦٠].

وأجمع المتكلمون على الاعتراف بأن تجدد العنف يهدد بالخطر عملية السلام وأن استئناف تلك العملية أمر بالغ الأهمية، رغم أن ممثل الجزائر أشار إلى عدم احتمال أن تستأنف عملية السلام في أي وقت قريب[٦١]. وحث البعض كلا الطرفين تحديدا على إنهاء الأعمال القتالية[٦٢]. وشجع متكلمون آخرون الأمين العام على مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام[٦٣]، وأكدوا أن هناك دورا يتعين على المجلس القيام به وهو أن يفكر في مقترحات من شأنها تيسير الاتصالات بين الطرفين، بما في ذلك تدابير بناء الثقة[٦٤].

ودعا معظم المتكلمين المجلس إلى أن يعيد النظر في اقتراح إنشاء قوة للحماية في الأراضي المحتلة الذي سبق أن رفضه المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإلى اعتماد مشروع قرار حركة عدم الانحياز الجاري تعميمه[٦٥]. ورأوا أيضا أنه كان يمكن الحيلولة دون وفاة الفلسطينيين لو أنشئت قوة للحماية. وقال ممثل مصر بصفة خاصة إن إسرائيل قامت بتصعيد معاملتها الوحشية للفلسطينيين

(اليمن)؛ والصفحة ٢٦ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٨ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (البحرين)؛ والصفحة ٣١ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٤ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٣٦ (قطر)؛ والصفحة ٣٨ (السودان)؛ والصفحة ٤١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٤٣ (الكويت)؛ والصفحة ٤٤ (العراق)؛ S/PV.4295 (Resumption 2)، الصفحة ٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٧ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٩ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٥ (لبنان)؛ والصفحة ١٦ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحة ١٧ (جامعة الدول العربية).

(٦٠) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ١٣ (مالي)؛ والصفحة ١٧ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٨ (جامايكا)؛ والصفحة ٣٣ (اليابان)؛ والصفحة ٣٨ (السويد)؛ S/PV.4295 (Resumption 2)، الصفحة ٧ (رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

(٦١) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٣١.

(٦٢) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٥ (الصين)؛ والصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ١١ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٧ (جامايكا)؛ والصفحة ١٩ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٣٣ (اليابان)؛ والصفحة ٣٨ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحتان ٤٢-٤٣ (جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز)؛ S/PV.4295 (Resumption 2)، الصفحة ٤ (نيوزيلندا).

(٦٣) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٥ (الصين)؛ والصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ١١ (أيرلندا).

(٦٤) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (فرنسا)؛ والصفحتان ٧-٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ١٠ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٣ (مالي)؛ والصفحة ١٤ (موريشيوس).

(٦٥) S/PV.4295، الصفحة ١٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٦ تونس؛(Resumption 1) S/PV.4295، الصفحتان ١٠-١١ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٢ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٣ (مالي)؛ والصفحة ١٤ (موريشيوس)؛ والصفحة ١٦ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٩ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٣ (مصر)؛ والصفحة ٢٤ (الأردن)؛ والصفحة ٢٥ (اليمن)؛ والصفحة ٢٧ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٨ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (البحرين)؛ والصفحة ٣٢ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٦ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٣٨ (قطر)؛ والصفحة ٤١ (السودان)؛ والصفحة ٤٢ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٤٣ (الكويت)؛(Resumption 2) S/PV.4295، الصفحة ٣ (باكستان)؛ والصفحة ٧ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٨ (رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحتان ١٠-١١ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٣ (موريتانيا)؛ والصفحة ١٤ (المغرب)؛ والصفحة ١٥ (لبنان)؛ والصفحة ١٦ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحة ١٨ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحة ١٩ إ(ندونيسيا).

منذ تولي الحكومة الجديدة زمام الأمور، متذرّعة بالتهديدات الأمنية. وأشار إلى تقرير أصدرته مؤخرا لجنة حقوق الإنسان عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية[٦٦]، وحث المجلس على أن ينظر في التوصيات الواردة بالتقرير[٦٧]. ومن نفس المنطلق، أشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في تقرير صدر في شباط/فبراير ٢٠٠١، قد وجد أن التدابير القمعية المتخذة ضد الفلسطينيين كانت لها آثار ملحوظة على الاقتصاد وزادت من مستوى الفقر[٦٨]. وشدد ثلاثة متكلمين على وجوب تنفيذ قرارات المجلس بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة[٦٩].

ورغم أن جميع المتكلمين تقريبا حبذوا الاقتراح القاضي بإنشاء قوة حماية في الأراضي المحتلة، فقد أكد بعضهم مجددا الرأي الذي أعرب عنه في كانون الأول/ديسمبر ومؤداه أن من الضروري الحصول على تأييد مبدئي من إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء[٧٠]. وأشار ممثل فرنسا بصفة خاصة إلى أن الآلية المذكورة قد تكون مفيدة في التخفيف من حدة التوتر، ولكنها لا يمكن أن تكون فعالة ما لم تكن جزءا من هدف أكبر يتمثل في الحد من العنف واستئناف المفاوضات[٧١]. ورأى ممثل سنغافورة أن المجلس يمكنه أن يكلف الأمين العام بالتشاور مع الطرفين لتحديد إطار للتنفيذ. كما اقترح أن يوفد المجلس بعثة إلى المنطقة لمواصلة الحوار المفيد مع الطرفين[٧٢].

وأصر ممثل الولايات المتحدة على أن دور المجلس يتمثل في تشجيع الطرفين على إنهاء العنف واستعادة الثقة، وخاصة لأن كلا الجانبين قالا إنهما يريدان استئناف الحوار. وأشار إلى أن التوقيت غير ملائم لإنشاء قوة حماية وأكد أن بلده سيكفل عدم اتخاذ المجلس لقرار يفتقر إلى تأييد كلا الطرفين[٧٣].

وأشار كثير من المتكلمين إلى الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في اليوم السابق مع وزير خارجية إسرائيل[٧٤]، ورحبوا بالتحاور الجديد بين إسرائيل والمجلس[٧٥]، وبوعد إسرائيل التخفيف من القيود الاقتصادية على الفلسطينيين[٧٦].

وفي الجلسة ٤٣٠٥[٧٧]، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، وجه الرئيس (أوكرانيا) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار مقدم من بنغلاديش وتونس وجامايكا وسنغافورة

(٦٦) E/CN.4/2001/121، المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٦٧) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ٢٣.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٩ (جامايكا)؛ والصفحة ٣٠-٣١ (البحرين).

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣ الاتحاد الروسي؛ والصفحة ٥ (فرنسا والصين)؛ والصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (النرويج)؛ والصفحتان ٢٠-٢١ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٣٨ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٧٤) الجلسة ٤٢٩٣.

(٧٥) S/PV.4295 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٧ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا).

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (أيرلندا).

(٧٧) للمزيد من المعلومات عن المناقشات التي جرت في هذه الجلسة، انظر الفصل الرابع، الجزء الرابع، الفرع باء، الحالة ٣، بخصوص الامتناع الطوعي عن التصويت أو عدم المشاركة أو التغيب فيما يتعلق بالمادة ٢٧(٣) من الميثاق.

وكولومبيا ومالي وموريشيوس[٧٨]، يقوم فيه المجلس، في جملة أمور، بالحث على استئناف المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط؛ ويعرب عن بالغ قلقه إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية؛ ويهيب بالطرفين إنهاء إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة؛ ويطلب إلى الأمين العام التشاور مع الطرفين بشأن اتخاذ خطوات لتنفيذ هذا القرار؛ ويعرب عن استعداده لإنشاء قوة مراقبة لحماية المدنيين الفلسطينيين. ووجه الاهتمام كذلك إلى رسالتين مؤرختين ٢٦ آذار/مارس و٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، موجهتين من ممثل إسرائيل[٧٩]، يذكر فيهما بالتفصيل الحوادث الإرهابية التي ارتكبها الفلسطينيون في الآونة الأخيرة ويدعو رئيس السلطة الفلسطينية إلى إعادة الأمن. وفي تلك الجلسة أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي وأوكرانيا وأيرلندا وبنغلاديش والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة، وكذلك ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين.

وطُرح مشروع القرار للتصويت فحصل على ٩ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، كولومبيا، مالي، موريشيوس) مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة)، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (أيرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة، النرويج) ولم يعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين. ولم يشارك ممثل أوكرانيا في التصويت.

وخلال تلك الجلسة، أعربت بعض الدول الأعضاء عن تأييدها لمشروع القرار[٨٠]، بينما قالت دول أخرى إنها تتفق مع فكرة إيجاد قوة للحماية في المنطقة ولكنها أوضحت أنها امتنعت عن التصويت لعدم التوصل إلى إجماع في الآراء بشأن النص ومن ثم فإن التصويت جاء في توقيت غير ملائم. غير أنها شددت على استعدادها لمواصلة العمل بشأن تلك المسألة[٨١].

وذكر ممثل بنغلاديش أن الأعضاء الأوروبيين في المجلس قدموا خلال المفاوضات مشروع قرار خاص بهم، يحاولون فيه توسيع نطاق قوة الحماية لكي يحظى بقدر أكبر من التأييد. وأضاف أنه بالرغم من استمرار المناقشات بشأن ذلك النص، فقد انعقدت النية على اتخاذ قرار قبل موعد القمة العربية المقرر عقدها يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ حتى يتسنى للأمين العام الشروع في مشاورات مع الطرفين، ومن هنا كان قرار حركة بلدان عدم الانحياز بطرح مشروعها للتصويت[٨٢].

وأكد ممثل الولايات المتحدة أنه لم يكن ينبغي طرح مشروع القرار للتصويت نظرا لعدم وجود توافق في الآراء. كما قال إن بلده عارض المشروع لكونه غير متوازن وغير عملي، بسبب عدم الاتفاق بين الطرفين[٨٣].

وأكد ممثل إسرائيل مجددا معارضة بلده لإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة[٨٤]، وأعرب ممثل فلسطين عن خيبة أمله إزاء إخفاق المجلس في وضع حد ''للمأساة الراهنة''[٨٥].

---

(٧٨) S/2001/270.

(٧٩) S/2001/278 وS/2001/280.

(٨٠) S/PV.4305، الصفحتان ٣-٥ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٦ (الصين)؛ والصفحة ٩ (الاتحاد الروسي).

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (النرويج)؛ والصفحة ١١ (أيرلندا).

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

المداولات المؤرخة ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٥٧)

عقد المجلس جلسته الـ ٤٣٥٧ يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١، استجابة لرسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة من ممثلي قطر ومالي بالنيابة عن مجموعة الدول الإسلامية[٨٦]، يطلبان فيها عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في الحالة المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في أعقاب احتلال إسرائيل للمباني الفلسطينية وتدميرها وقتلها المدنيين الفلسطينيين. وأدرجت الرسالة في جدول أعمال المجلس.

وخلال تلك الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وباكستان والبحرين وبلجيكا (باسم الاتحاد الأوروبي) وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) وجيبوتي والسودان (بالنيابة عن مجموعة الدول العربية) والعراق وعمان وقبرص وقطر وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وناميبيا والهند واليابان واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ونائب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ووجه رئيس المجلس (كولومبيا) الاهتمام إلى أربع رسائل موجهة من المراقب الدائم لفلسطين[٨٧]، يدين فيها الجرائم الجديدة التي ارتكبتها إسرائيل في انتهاك لاتفاقات السلام السابقة بين الجانبين[٨٨]، ويدعو المجلس إلى التدخل ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي. كما وجه الاهتمام إلى خمس رسائل من ممثل إسرائيل[٨٩]، يسترعي فيها الانتباه إلى الأعمال الإرهابية الفلسطينية المرتكبة ضد إسرائيليين، ويدعو المجلس إلى إدانة تلك الأعمال، ويعرب عن أسفه لأن السلطة الفلسطينية لم تبذل أي جهد لمراعاة وقف إطلاق النار والخطة الأمنية التي اقترحها مدير وكالة المخابرات المركزية، جورج تينيت، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ويوضح أن إسرائيل قامت بعمليات قصف وقائية ضد بعض الأهداف الإرهابية ترتب عليها وفاة مدنيين نظرا لوجود الأهداف داخل المناطق المدنية. ووجه الاهتمام كذلك إلى رسالتين موجهتين من ممثل بلجيكا[٩٠]، يحيل بهما بيانين للاتحاد الأوروبي بشأن تصاعد العنف، ويحث فيهما الطرفين على الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير ميتشل)[٩١]

---

(٨٦) S/2001/797.

(٨٧) S/2001/754، و S/2001/783، و S/2001/785، و S/2001/798. وكانت هذه الرسائل مؤرخة ٣١ تموز/يوليه و١٣ آب/أغسطس و ١٤ آب/أغسطس و ١٦ آب/أغسطس، على التوالي.

(٨٨) انظر إعلان مبادئ بشأن ترتيبات بالحكم الذاتي المؤقت (S/26560)، المرفق.

(٨٩) S/2001/768، و S/2001/770، و S/2001/775، و S/2001/780، و S/2001/787. وكانت هذه الرسائل مؤرخة ٦ آب/أغسطس، و ٧ آب/أغسطس، و ٨ آب/أغسطس، و ٩ آب/أغسطس، و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، على التوالي.

(٩٠) S/2001/790 وS/2001/791. والرسالتان مؤرختان ٨ آب/أغسطس و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، على التوالي.

(٩١) أيد المجلس، في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في الأراضي الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأوصت لجنة تقصي الحقائق، برئاسة عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق جورج ميتشيل، في تقريرها، كلا الطرفين بوقف العنف، وإعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات. وعلى وجه الخصوص، طلبت إلى

ويحث السلطة الفلسطينية على تكثيف جهودها في مكافحة الإرهاب.

وأعرب ممثل فلسطين في بيانه عن أسفه لعدم قدرة المجلس على التصرف منذ اعتماده للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، على الرغم من أن مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مدرجة في جدول أعماله[٩٢]. كما تناول بالتفصيل ''جرائم الحرب'' الإسرائيلية بما في ذلك إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية بما يتعارض مع قرارات المجلس السابقة. وأعرب عن تأييد السلطة الفلسطينية الكامل لتوصيات لجنة ميتشل، ولكنه قال إن اقتراح إسرائيل الداعي إلى تنفيذها على مراحل بعد فترة من''الهدوء''غير عملي. واختتم بالإعراب عن أمله في أن ينجح المجلس في وقف إراقة الدماء بل وقدم بعض المقترحات بغية إدراجها في مشروع القرار المعروض حينئذ على المجلس[٩٣].

وأكد ممثل إسرائيل أن بلده قد وافق على تقرير ميتشل، ولكنه استنكر عدم مبادلة وقف إطلاق النار الانفرادي من جانب بلده بلفتة مقابلة من السلطة الفلسطينية. وأدان بشدة التفجيرات الانتحارية الأخيرة التي أسفرت عن مقتل عدة مدنيين وأكد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ورفض بشدة مشروع القرار المعروض على المجلس، نظرا لما فيه من خلل في التوازن لصالح الفلسطينيين. وأشار أيضا إلى أن تقرير ميتشل أوصي بإجراء سلسلة من الخطوات الإضافية التي يتعين تنفيذها من خلال نهج مباشر وجها لوجه، ومن ثم لا توجد حاجة إلى إنشاء آلية للرصد مثل الآلية الواردة في مشروع القرار[٩٤].

وخلال المناقشة، حظي تقرير ميتشل بتأييد إجماعي بوصفه خريطة الطريق الوحيدة المتاحة. غير أن الكثيرين أعربوا عن قلقهم إزاء عدم تنفيذه، رغم قبول الطرفين له. وعليه فقد ركزت معظم المناقشات على ما إذا كان يمكن للمجلس أن يدعم تنفيذ تقارير اللجنة وكيفية ذلك. وأيد كثير من المتكلمين فكرة إقامة آلية رصد من طرف ثالث يقبله كلا الطرفين، على النحو الذي اقترحته مجموعة البلدان الثمانية في بيان اعتمدته في جنوا يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١[٩٥]. ولم يطالب باعتماد مشروع القرار الجاري تعميمه سوى عدد قليل من المتكلمين[٩٦].

السلطة الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، وطلبت إلى الحكومة الإسرائيلية، في جملة أمور، تجميد بناء المستوطنات؛ وإنهاء عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الفلسطينيين؛ وإعادة الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية؛ وكفالة امتناع قوات الأمن عن تدمير الهياكل الأساسية، وعدم استخدام الوسائل القاتلة ضد الفلسطينيين. كما طلبت إلى كلا الطرفين استئناف التعاون الأمني، وأوصت بتشكيل قوة حماية دولية يتفق عليها الطرفان. والتقرير متاح في http://eeas.europa.eu/mepp/docs.

(٩٢) S/PV.4357، الصفحات ٣-٧.

(٩٣) لم يصدر كوثيقة من وثائق المجلس. ووفقا لممثل ماليزيا، يدعو المجلس فيه، من جملة أمور أخرى، إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، والعودة إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل، وإنشاء آلية رقابة تتعلق بتنفيذ التقرير، كما يدعو إسرائيل إلى أن ترجع عن جميع الإجراءات التي اتخذتها ضد المؤسسات الفلسطينية (S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ٢٩.

(٩٤) S/PV.4357، الصفحات ٧-١٢.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٤ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٧ (تونس)؛ والصفحة ٢٩ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣١ (أيرلندا)؛ والصفحة ٣٣ (النرويج)؛ والصفحة ٣٤ (أوكرانيا)؛ S/PV.4357 (Resumption1)، الصفحة ١٠ (جيبوتي)؛ والصفحة ١١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٨ (الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٢١ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٤ (اليابان)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (مصر)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ٣ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٤ (تركيا)؛ والصفحة ١٠ (قبرص)؛ والصفحة ١٦(المكسيك).

(٩٦) S/PV.4357 (Resumption1)، الصفحة ١٥ (باكستان)؛ والصفحة ٢٩(ماليزيا)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٥ (كوبا).

وكان من بين المقترحات الأخرى دعوة المجلس إلى تجديد دعمه لعملية السلام[٩٧]، والأمين العام إلى مزيد من الانخراط في الجمع بين الطرفين[٩٨]. واعترف ممثل فرنسا بأن المجلس لا يمكنه وقف العنف أو ختم سلام بين الطرفين، ولكنه أكد أن بوسع المجلس تيسير المبادرات القائمة[٩٩]. واقترح ممثل جمهورية إيران الإسلامية أيضا أن ينشئ المجلس محكمة جنائية دولية لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين[١٠٠].

وأدان غالبية المتكلمين أو شجبوا بشدة التدابير القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، معتبرين أنها تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والاتفاقات الموقعة بين الطرفين[١٠١]. كما أعربوا عن قلقهم بصفة خاصة إزاء الاحتلال الإسرائيلي للمرافق العامة الفلسطينية، وكرر ذلك ممثلا المملكة المتحدة وأوكرانيا[١٠٢]. وأشار كثير منهم أيضا إلى الحالة الاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية التي تسببها عمليات الحصار الإسرائيلية[١٠٣]. وأكد غالبيتهم أيضا من جديد ضرورة إنشاء قوة حماية أو إيفاد مراقبين إلى المنطقة ودعوا المجلس إلى اتخاذ إجراءات فورية للضغط على إسرائيل من أجل إنهاء ''سياسة الإرهاب''[١٠٤] التي تتبعها. غير أن ممثل بنغلاديش ونائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية أكدا، رداً على عدة تصريحات تؤكد ضرورة اتحاد المجلس[١٠٥]، أنه لا ينبغي استخدام هذه الحجة للحيلولة دون

(٩٧) S/PV.4357، الصفحة ١٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٥ (كولومبيا)؛ S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (مصر)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ١٢ (لبنان).

(٩٨) S/PV.4357، الصفحة ١٥ (جامايكا)؛ والصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٩ (موريشيوس)؛ والصفحة ٤٠ (الجزائر)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٣ (جامعة الدول العربية).

(٩٩) S/PV.4357، الصفحة ٢١.

(١٠٠) S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ١٣.

(١٠١) S/PV.4357، الصفحة ١٣ (مالي)؛ والصفحة ٢٥(بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٥ (تونس)؛ والصفحة ٣١ (أيرلندا)؛ والصفحة ٣٦ (قطر)؛ والصفحة ٣٩ (الجزائر)؛ S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (السودان)؛ والصفحة ٧ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٩ (جيبوتي)؛ والصفحة ١٠ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٤ (باكستان)؛ والصفحة ١٧ (البحرين)؛ والصفحة ١٨ (الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ١٩ (المغرب)؛ والصفحة ٢٢ (اليمن)؛ والصفحة ٢٦ (موريتانيا)؛ والصفحة ٢٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٠ (مصر)؛ والصفحة ٣٢ (العراق)؛ والصفحة ٣٤ (عمان)، والصفحة ٣٥ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)؛ الصفحة ٢ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٦ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحة ٨ (ناميبيا)؛ والصفحة ١١ (لبنان)، والصفحة ١٣ (جامعة الدول العربية).

(١٠٢) S/PV.4357، الصفحتان ٢٠ و٣٣، على التوالي.

(١٠٣) S/PV.4357، الصفحة ٢٤ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٩ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣٣(أوكرانيا)؛ S/PV.4357 (Resumption 1))، الصفحة ٩ (جيبوتي)؛ والصفحة ٢٤ (اليابان)؛ والصفحة ٣٣ (العراق).

(١٠٤) S/PV.4357، الصفحة ١٤ (مالي)؛ والصفحة ١٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٦ (تونس)؛ والصفحة ٣٦ (قطر)؛ والصفحة ٣٩ (الجزائر)؛ S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (الأردن)؛ والصفحة ٥ (السودان)؛ والصفحة ٧ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ١٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٤ (باكستان)؛ والصفحة ١٦ (البحرين)؛ والصفحة ١٩ (المغرب)؛ والصفحة ٢٢ (اليمن)؛ والصفحة ٢٥ (الكويت)؛ والصفحة ٢٦ (موريتانيا)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٤ (عمان)؛ S/PV.4357 (Resumption2)، الصفحة ٦ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحة ٨ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٢(لبنان)؛ والصفحة ١٣ (جامعة الدول العربية).

(١٠٥) S/PV.4357، الصفحة ١٩ (الصين، المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣٣ (النرويج)؛ والصفحة ٣٥ (كولومبيا)؛ S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ٩ (ناميبيا).

اتخاذ المجلس إجراء[١٠٦]. وذكر ممثلا العراق وكوبا أن الولايات المتحدة مسؤولة عن عدم اتخاذ المجلس إجراء طوال تلك المدة[١٠٧].

وتساءل ممثل الولايات المتحدة عن مدى ملاءمة وفعالية تدخل المجلس. وأكد أن إدانة أحد الجانبين أو فرض أفكار غير عملية لن يغير من الحقيقة على أرض الواقع. وشدد على ضرورة أن تكف السلطة الفلسطينية عن التسامح مع الأعمال الإرهابية، وأن تخفف الحكومة الإسرائيلية الضغط على الفلسطينيين، وأعرب عن تأييده توصيات ميتشل وأصر على ضرورة العمل مع كلا الجانبين[١٠٨].

وفي بيان إضافي، أحاط ممثل إسرائيل علما بالنداء العاجل لإجراء حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. غير أنه أضاف أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل لا يمكن أن يبدأ إلا إذا توقف العنف، وأكد أن مسؤولية التخلص من الإرهاب تقع على عاتق الفلسطينيين. وأضاف أنه لا توجد بالتالي حاجة إلى آلية دولية. وأعرب عن الأمل في بداية جديدة في ضوء الاجتماع المقبل بين وزير خارجية إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية[١٠٩].

وأعرب ممثل فلسطين عن رفضه المنطق القائل بأن هدوء الحالة من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ تقرير ميتشل، وشدد على أن الأرجح أن يؤدي تنفيذ التوصيات إلى الهدوء. كما رأى أن الاجتماع الإسرائيلي – الفلسطيني المعلن عنه ربما لا يغير من الوضع شيئا[١١٠].

(١٠٦) S/PV/4357، الصفحة ٢٥ و S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحة ١٤، على التوالي.

(١٠٧) S/PV.4357 (Resumption 1)، الصفحة ٣٢؛ و S/PV/4357 (Resumption 2)، الصفحة ١٥، على التوالي.

(١٠٨) S/PV.4357، الصفحة ١٦.

(١٠٩) S/PV.4357 (Resumption 2)، الصفحات ١٦– ١٨.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٨–٢٠.

المقرر المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٣٨): رفض مشروع قرار

عقد المجلس جلسته ٤٤٣٨[١١١] يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تلبية لرسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من ممثل مصر بالنيابة عن جامعة الدول العربية[١١٢]، يطلب فيها عقد جلسة فورية للمجلس للنظر في الحالة البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولاتخاذ إجراء في هذا الصدد. وأدرجت تلك الرسالة في جدول الأعمال.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (مالي) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من تونس ومصر[١١٣]، يطالب فيه المجلس، في جملة أمور، بالوقف الفوري للعنف والعودة إلى الأوضاع القائمة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويدين جميع أعمال الإرهاب، ويدعو الجانبين إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل واستئناف مفاوضات السلام، ويشجع جميع الجهات المعنية بإنشاء آلية للرصد تساعد الطرفين على تنفيذ تلك التوصيات.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو إسرائيل والبرازيل وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) وكندا وكوبا وماليزيا ومصر، والمراقب الدائم عن فلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(١١١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق.

(١١٢) S/2001/1191.

(١١٣) S/2001/1199.

وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه للقرار الذي اتخذته إسرائيل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بقطع جميع الاتصالات مع السلطة الفلسطينية، مؤكدا أن ذلك يعني نهاية عملية التفاوض ويمكن أن يؤدي إلى إغراق المنطقة في حرب. وشدد على أن السلطة الفلسطينية قد أدانت الأعمال الإرهابية، ولكنه ذكّر بأن القدرة على مكافحة الإرهاب تتوقف على قدرة جهازها الأمني وعلى إنهاء معاناة الفلسطينيين. وأكد مع ذلك من جديد أن العنف المرتكب داخل الأراضي الفلسطينية ليس من أعمال الإرهاب بل من أعمال المقاومة ضد المحتل. وأخيرا، أشار إلى انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وأعرب عن أسفه لعجز المجلس عن التصرف[١١٤].

وركز ممثل إسرائيل على ضرورة تعريف الإرهاب بما يفعله المرء وليس بالهدف الذي يسعى لتحقيقه، وشجب بشدة إخفاق السلطة الفلسطينية وعدم رغبتها في مكافحة الإرهاب. ورأى أن هذا يمثل العائق الرئيسي أمام السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن رفضه مشروع القرار لأنه غير متوازن وغير مجد ومنقطع الصلة بالواقع[١١٥].

وأجمع المتكلمون على أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل. غير أنه ظهرت خلافات في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي للمجلس القيام بدور فعال في وقف العنف الحالي وتقديم الدعم للطرفين بإنشاء آلية للرصد. وأيد جميع المتكلمين مشروع القرار باستثناء ممثلي إسرائيل والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة. وأكد ممثلا تونس ومصر على وجه الخصوص أن اتخاذ المجلس لقرار أمر ضروري لحمل إسرائيل على استئناف مفاوضات السلام[١١٦].

ومثل الأمن محورا آخر للتركيز في المناقشات. فأدان المتكلمون بالإجماع الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء. غير أن العديد من الممثلين أيضا وجهوا انتقادهم لسياسات إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين التي ساهمت في إحداث مزيد من التطرف[١١٧]. وأشار ممثل الاتحاد الروسي، بصفة خاصة، إلى أن تدمير السلطة الفلسطينية ليس في مصلحة إسرائيل لأنها المحاور الشرعي الوحيد[١١٨]، وهو ما ردده عدة متكلمين الآخرين[١١٩]. وفي حين شدد بعض المتكلمين على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية على نحو عاجل بالقضاء على العناصر الإرهابية بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي[١٢٠]، أكد البعض الآخر من جديد أن للفلسطينيين حقا مشروعا

(١١٤) S/PV.4438، الصفحات ٣-٦.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢-٢٦.

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (مصر)؛ والصفحة ٨ (تونس)؛ والصفحة ١٢ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٨ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٦ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٢٨ (كوبا)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٤ (جمهورية إيران الإسلامية).

(١١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٠ (النرويج)؛ والصفحة ٢٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٥ (بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٦ (فرنسا).

(١٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣١ (كندا)؛ والصفحة ٣٥ (بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٧ (أيرلندا).

في مقاومة الاحتلال[١٢١]. ودعا معظم المتكلمين كلا الطرفين إلى وقف العنف والتحلي بضبط النفس.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده سيرفض مشروع القرار لأنه لا يدين الأعمال الإرهابية الفلسطينية، وبالتالي فهو غير متوازن. كما أصر على أنه ينبغي التركيز على العمل مع الطرفين على أرض الواقع لمساعدتهما على إرساء وقف لإطلاق النار[١٢٢]. وأثار ممثل المملكة المتحدة شواغل مماثلة[١٢٣]، في حين اعتبر ممثل النرويج أن عدم توافر الإجماع في المجلس يشكل العقبة الرئيسية أمام اعتماد مشروع القرار[١٢٤].

ثم طُرح مشروع القرار للتصويت. وحصل على ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة)، وامتنع عضوان عن التصويت (المملكة المتحدة، النرويج)، ولم يُعتمد بسبب التصويت السلبي من عضو دائم في المجلس.

المقرر المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٨٩): القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

برسالتين مؤرختين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، طلب المراقب الدائم عن فلسطين وممثل اليمن بوصفه رئيس مجموعة الدول العربية، على التوالي، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية عقب ازدياد حدة الغارات العسكرية الإسرائيلية على المدن الفلسطينية[١٢٥].

وفي الجلسة ٤٤٧٤، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، استجابة لهذين الطلبين، أدرج المجلس الرسالتين في جدول أعماله. وخلال تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية مقدمة من الأمين العام عن الحالة، وبعد ذلك أدلى رئيس المجلس (المكسيك) ببيان بوصفه رئيسا للمجلس. ووجهت الدعوة إلى ممثلي إسرائيل واليمن والمراقب الدائم عن فلسطين للمشاركة ولكنهم لم يدلوا ببيانات.

ووجه رئيس المجلس الاهتمام إلى أربع رسائل من ممثل إسرائيل[١٢٦]، يذكر فيها تفاصيل بعض الهجمات الإرهابية وإطلاق الصواريخ على الإسرائيليين، ويحمّل السلطة الفلسطينية مسؤولية عدم الرد عليها. ثم أشار إلى أربع رسائل من المراقب الدائم عن فلسطين[١٢٧]، فيما يتعلق بسياسات إسرائيل غير القانونية وما ترتكبه من جرائم حرب ضد الفلسطينيين، بما فيها عمليات الحصار، وأنشطة الاستيطان، وأعمال القتل بدون إجراءات قانونية، والاستخدام العشوائي للقوة، والغزو العسكري للمدن الفلسطينية، والإدلاء ببيانات استفزازية.

ولاحظ الأمين العام أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ينذر بخطر الانزلاق نحو حرب كاملة، ورأى من الضروري الآن تجاوز المناقشة التي تركز على كيفية تنفيذ خطة تينت لوقف إطلاق النار وتقرير ميتشل. وأكد مجددا ضرورة معالجة القضايا الأمنية جنبا إلى جنب مع القضايا السياسية كالأرض والحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وأكد كذلك أن انعدام الثقة المتبادلة بين الجانبين يجعل من وجود

(١٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (مصر)؛ والصفحة ٢٨ (كوبا)؛ والصفحة ٣٤ (جمهورية إيران الإسلامية).

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٢٥) S/2002/182 و S/2002/184، على التوالي.

(١٢٦) S/2002/155، و S/2002/164، و S/2002/174، و S/2002/185. وكانت هذه الرسائل مؤرخة ٨ و ١١و ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على التوالي.

(١٢٧) S/2002/142، وS/2002/146، وS/2002/165، وS/2002/175. وكانت هذه الرسائل مؤرخة ١و ٥ و ١٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على التوالي.

طرف ثالث أمرا أساسيا، وأشار إلى أنه طلب إلى منسقه الخاص لعملية سلام الشرق الأوسط تكثيف المشاورات مع الطرفين، وأعضاء المجموعة الرباعية[١٢٨]، والجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي[١٢٩].

ثم قال رئيس المجلس إن المجلس يؤيد العمل الذي يقوم به الأمين العام وآراءه. وأعلن أن أعضاء المجلس قد اتفقوا على إجراء مشاورات دورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة وأن المجلس سيعقد مناقشة عامة في وقت قريب[١٣٠].

وفي الجلسة ٤٤٧٨، المعقودة في ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ذكّر الرئيس (المكسيك) بإشارته إلى أن المجلس سيعقد مناقشة على أساس بيان الأمين العام ويقترح مبادرات جديدة. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأرجنتين والأردن وإسبانيا وأستراليا وإسرائيل وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا والسودان وشيلي والعراق وكندا وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند واليابان واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[١٣١].

ووصف ممثل فلسطين تكثيف الحملة العسكرية الإسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولا سيما إقامة مناطق عازلة حول المدن الفلسطينية وبناء جدار لفصل القدس الشرقية عن الغربية. وأكد تأييده لتحليل الحالة الذي قدمه الأمين العام، وأشار إلى ضرورة تنفيذ اتفاقي سلام مدريد وأوسلو وحث المجلس على القيام بإجراء للرد[١٣٢].

وأشار ممثل إسرائيل إلى أن بلده ما زال ملتزما بالتسوية السلمية استنادا إلى مفاوضات مباشرة وجها لوجه. غير أنه أعرب عن أسفه لأن التزام بلده بالسلام قوبل بالإرهاب وحث المجلس على توقيع الضغط على الفلسطينيين لكي يتخلوا عن الإرهاب[١٣٣].

وخلال المناقشة، كان هناك اتفاق بالإجماع على ضرورة وقف العنف من كلا الجانبين وعلى أن الحاجة ماسة للعودة إلى عملية السلام. ثانيا، أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للأمين العام واتفاقهم على ضرورة إحراز تقدم فوري على الجبهة السياسية والأمنية والاقتصادية. ثالثا، كان ثمة توافق في الآراء على أن الطرفين بحاجة إلى مساعدة دولية من أجل بلوغ هذه الأهداف، وأن جميع الجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجموعة الرباعية المنشأة حديثا، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية، لها دور تضطلع به. وقوبل اقتراح جديد، تقدم به الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، من أجل تحقيق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بترحيب واسع النطاق من المتكلمين. وأيد المتكلمون إلى حد كبير فكرة الحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها دوليا.

وأكد معظم المتكلمين أيضا من جديد ضرورة قيام كلا الطرفين بتنفيذ توصيات ميتشل وتفاهمات تينت، واتخاذهما إجراء عاجلا لإنهاء العنف، وشجب الكثيرون

(١٢٨) تتألف من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

(١٢٩) S/PV.4474، الصفحتان ٣-٤.

(١٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

(١٣١) دعي ممثل عمان للمشاركة لكنه لم يدل ببيان.

(١٣٢) S/PV.4478، الصفحات ٣-٥.

(١٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٢٩.

سياسة إسرائيل المتمثلة في عزل رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات.

ودعا جميع المتكلمين تقريبا إلى أن يتخذ المجلس إجراء ما للوفاء بمسؤوليته في صون السلام والأمن. وأثار ممثل ماليزيا مجددا فكرة إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة لرصد الحالة والتخفيف من حدة التوتر وصون السلام والأمن على أرض الواقع[١٣٤]. وردد ذلك كثير من المتكلمين الآخرين، الذين أضافوا أن البعثة ينبغي أن تكلف أيضا بحماية المدنيين الفلسطينيين[١٣٥]. وأشار ممثل المكسيك إلى أن الأمم المتحدة يمكن أيضا أن تستكشف آليات لبناء الثقة، وأن تعزز الأنشطة الإنسانية[١٣٦]. وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده ملتزم بمساعدة الطرفين على المضي قدما للأمام، ولكن اتخاذ المجلس إجراء في الوقت الحالي لن يكون مفيدا[١٣٧].

وفي الجلسة ٤٤٨٨[١٣٨]، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام. وأشار إلى أن الحالة في المنطقة هي الأسوأ على مدى ١٠ سنوات، وحث الفلسطينيين على وقف جميع أعمال الإرهاب لأنها تؤذي قضيتهم بإضعاف الدعم الدولي لهم. ودعا إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال غير المشروع، والكف عن قصف المناطق المدنية والاغتيالات والإذلال اليومي للفلسطينيين. كما رحب بمبادرة المملكة العربية السعودية للسلام[١٣٩].

وفي الجلسة ٤٤٨٩، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، صوّت المجلس على مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة[١٤٠]. واعتُمد المشروع بأغلبية ١٤ صوتا، وامتناع عضو واحد عن التصويت (الجمهورية العربية السورية)، بوصفه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أكد الرؤية التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف المعنية سلامة المدنيين، ورحب بالجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة، الرامية إلى تحقيق سلام في الشرق الأوسط؛

طالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير؛

دعا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تنت وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛

أعرب عن تأييده لجهود الأمين العام والجهات الأخرى الرامية إلى مساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام؛ وقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن مشروع القرار ضعيف لأنه لم يتناول الاحتلال الإسرائيلي، ولم يطالب باستئناف العملية السلمية استنادا إلى قرارات

---

(١٣٤) S/PV.4478 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

(١٣٥) S/PV.4478، الصفحة ٧ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣٥ (الجزائر)؛ والصفحة ٤٥ (المغرب)؛ S/PV.4478 (Resumption 1)، الصفحة ١٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٠ (اليمن)؛ والصفحة ١٤ (العراق).

(١٣٦) S/PV.4478 (Resumption 1)، الصفحة ٢٥.

(١٣٧) S/PV.4478، الصفحات ١٣- ١٥.

(١٣٨) شارك كل من ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين في الجلسة.

(١٣٩) S/PV.4488، الصفحات ٢-٤.

(١٤٠) S/2002/259.

المجلس السابقة. كما أنه لم يطالب إسرائيل بتنفيذ مبدأ الأرض في مقابل السلام، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة[١٤١].

المقرر المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٠٣): القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)

عُقدت الجلسة ٤٥٠٣ للمجلس يومي ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ تلبية للطلب الوارد في رسالتين مؤرختين ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهتين من ممثل الأردن بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية ومن ممثل قطر بصفتها رئيسا لمؤتمر القمة الإسلامي[١٤٢]، للنظر في الحالة الخطيرة جدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدرج المجلس الرسالتين في جدول أعماله.

ووجه رئيس المجلس (النرويج) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين[١٤٣]، يندد فيها بالاعتداء على مجمع رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، والغزو العسكري للمدن الفلسطينية الأخرى، ويدعو المجلس إلى القيام بإجراء. وخلال الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن وإسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) وإسرائيل وباكستان وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجيبوتي والعراق وقطر وكوبا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند، والمراقب الدائم لفلسطين والأمين العام.

واستهل الأمين العام بيانه بالترحيب بتأييد جميع القادة العرب في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، خلال مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت، بمبادرة السلام التي طرحها ولي عهد المملكة العربية السعودية. كما أثنى على قرار المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) باعتباره قرارا هاما عن الشرق الأوسط. وأضاف أن الطرفين يمكنهما تحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل، وحث المجلس على النظر في كيفية تنفيذ القرار[١٤٤].

وقال ممثل فلسطين إن السلطة الفلسطينية أدانت العمل الإرهابي الأخير في نتانيا وأقر بأن الإرهاب لا يخدم القضية الفلسطينية. وأشار إلى أن ياسر عرفات قد أعلن استعداده لتنفيذ وقف إطلاق النار الإسرائيلي–الفلسطيني وخطة تنت الأمنية. كما دعا المجلس إلى المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، وأشار إلى نص جرى تعميمه على أعضاء المجلس من بعثة المراقبة الفلسطينية في هذا الصدد[١٤٥].

وردّ ممثل إسرائيل بأن بلده قد اتخذ خطوات واضحة لتنفيذ تقرير ميتشل وقبل اقتراحا توفيقيا قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة، أنتوني زيني، لتنفيذ خطة تينت. وأعرب عن أسفه لاستمرار الفلسطينيين في استخدام الأساليب الإرهابية وأعرب عن عزم بلده على مواصلة اجتثاث الشبكات الإرهابية في الأراضي الفلسطينية[١٤٦].

ودعا جميع أعضاء المجلس تقريبا إلى الإنهاء الفوري للعنف وأكدوا مجددا ضرورة تنفيذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). كما أيدوا الجهود المبذولة لتحقيق استئناف المفاوضات من جانب مبعوث الولايات المتحدة، ودعوا إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ خطتي تينت وميتشل. وقال ممثل إسبانيا إنه ما زال مقتنعا بأن آلية للرصد من طرف ثالث يمكن أن تساعد الطرفين وأكد استعداد الاتحاد الأوروبي للمشاركة[١٤٧].

---

(١٤١) S/PV.4489، الصفحتان ٢–٣.

(١٤٢) S/2002/331 و S/2002/329، على التوالي.

(١٤٣) S/2002/330.

(١٤٤) S/PV.4503، الصفحة ٣.

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤–٦.

(١٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦–٨.

(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

وأكد المتكلمون بالإجماع تأييدهم لمبادرة السلام العربية وأكدوا مجددا أنه لا ينبغي المساس بالرئيس عرفات. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن الإرهاب قد أدى إلى الحالة الخطيرة الراهنة، ولكنه نبه إسرائيل إلى النظر مليا في عواقب حملتها العسكرية[١٤٨].

وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن أفعال إسرائيل هي السبب الرئيسي في الاضطراب الحالي، ودعا المجلس إلى إدانتها[١٤٩]. وردد هذا الرأي كثير من المتكلمين الآخرين الذين أعربوا عن أملهم في أن يطلب المجلس إلى إسرائيل تحديدا أن تمارس ضبط النفس وأن تنسحب من جميع الأراض الفلسطينية[١٥٠].

وقام المجلس بعد ذلك بالتصويت على مشروع قرار مقدم من النرويج[١٥١]. واعتُمد بأغلبية ١٤ صوتا (لم تشارك الجمهورية العربية السورية في التصويت) بوصفه القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أعرب عن قلقه إزاء الهجمات الانتحارية التي وقعت مؤخرا في إسرائيل والهجوم العسكري الذي شن على مقر رئيس السلطة الفلسطينية؛ وأكد من جديد طلبه الوارد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بوقف جميع أعمال العنف على الفور؛

دعا الطرفين إلى أن يُقدِما فورا على تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار؛

دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله؛ ودعا الطرفين إلى أن يتعاونا تعاونا تاما مع المبعوث الخاص أنتوني زيني، وغيره، لتنفيذ خطة عمل تينت الأمنية كخطوة أولى نحو تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشل بهدف استئناف التفاوض على تسوية سلمية.

وبالرغم من ترحيب ممثل إسرائيل بالإشارة إلى خطتي تينت وميتشل، فإنه رأى أن القرار يطلب إلى بلده الانسحاب دون أن يطلب إلى السلطة الفلسطينية أيضا القضاء على الإرهاب[١٥٢]. وأوضح ممثل الجمهورية العربية السورية أن بلده لم يصوّت لأن مشروع القرار لم يأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تمخضت عنها قمة الجامعة العربية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، ولأن بلده سبق أن امتنع عن التصويت على القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)[١٥٣].

المقرر المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٠٦): القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)

عقدت الجلسة ٤٥٠٦ للمجلس[١٥٤]، [١٥٥] يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تلبية لطلب وارد في رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من ممثل تونس

(١٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤-١٥.

(١٤٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢-٢٤.

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٧ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحة ٢٨ (مصر)؛ والصفحة ٣٠ (قطر، جيبوتي)؛ والصفحة ٣٣ (الأردن)؛ والصفحة ٣٤ (العراق)؛ والصفحة ٣٦ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣٩ (تونس)؛ والصفحة ٤٠ (المغرب)؛ والصفحة ٤٣ (كوبا، المملكة العربية السعودية).

(١٥١) S/2002/333.

(١٥٢) S/PV.4503، الصفحة ٤٥.

(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤٦.

(١٥٤) في الجلستين ٤٥٠٤ و٤٥٠٥، المعقودتين كلتيهما كجلستين خاصتين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أجرى أعضاء المجلس مناقشات بناءة مع ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، على التوالي.

(١٥٥) للمزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والجزء الثالث، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٤١؛ والجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١.

بالنيابة عن مجموعة الدول العربية[١٥٦] وفي رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من ممثل جنوب أفريقيا بوصفه رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز[١٥٧]، للنظر في الحالة الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدرج المجلس الرسالتين في جدول الأعمال.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأرجنتين والأردن وإسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وبوتان وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجيبوتي والسودان وشيلي والعراق وعمان وقبرص وقطر وكندا وكوبا وكوستاريكا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وناميبيا ونيوزيلندا والهند واليابان واليمن، والأمين العام، والمراقب الدائم لفلسطين، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

واعترض ممثل فلسطين بشدة على رفض إسرائيل وقف إطلاق النار، واستمرارها في قتل الفلسطينيين، وإعادة احتلالها لبعض المدن الفلسطينية، وعدم رفعها الحصار على مقر الرئيس عرفات. وأشار إلى مشروع قرار أعدته المجموعة العربية للمطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ودعا المجلس إلى اعتماده. كما قال إن من المستصوب وجود طرف ثالث دولي لمساعدة الجانبين على تنفيذ القرار[١٥٨].

ورد ممثل إسرائيل بأن التنازلات التي قدمها بلده قوبلت بمزيد من التفجيرات الانتحارية الفلسطينية في إسرائيل. وقال إنه بالرغم من اعتراف بلده بالعناصر الإيجابية في القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وخطتي ميتشل وتينت، فلم يكن أمامه خيار سوى ممارسة الدفاع عن النفس. ودعا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وحث المجلس على اتخاذ قرار يدعو الفلسطينيين إلى وقف التفجيرات. كما قال إن بلده يجري تقييما لطلب الولايات المتحدة سحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية[١٥٩].

وأجمع معظم المتكلمين على الدعوة إلى تنفيذ القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)؛ ودعوا إلى وقف إطلاق النار على الفور؛ وحثوا على سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة كشرط مسبق للسلام وبينوا ضرورة إعادة حرية التنقل للرئيس عرفات، ودعوا إلى تعاون الطرفين مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة. وأعرب عدد من المتكلمين أيضا بوضوح عن دعمهم للمبادرات الأخيرة للمجموعة الرباعية[١٦٠]. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن بلده قدم القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ويؤيد القرارات الأخرى، وأنه مستمر في العمل مع الطرفين على تنفيذها[١٦١].

---

(١٥٦) S/2002/336.

(١٥٧) S/2002/342.

(١٥٨) S/PV.4506، الصفحات ٣-٦.

(١٥٩) S/PV.4506، الصفحات ٦-٨ و S/PV.4506 (Resumption 2)، الصفحة ٢.

(١٦٠) S/PV.4506، الصفحة ١٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٣ (إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٨ (الإمارات العربية المتحدة)؛ S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٧ (قبرص)؛ والصفحة ٣٦ (أيرلندا)؛ والصفحة ٣٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٨ (سنغافورة)؛ والصفحة ٤٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٤٨ (المكسيك)، والصفحة ٥١ (الاتحاد الروسي)؛ S/PV.4506 (Resumption 2)، الصفحة ٦ (الأمين العام).

(١٦١) S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٤٠.

إضافة إلى ذلك، أعرب عدة متكلمين عن تأييدهم تحديدا لإنشاء آلية للرصد من طرف ثالث لمراقبة وضمان تنفيذ الاتفاقات بين الطرفين[١٦٢]. وجدد كثيرون غيرهم الدعوة لفكرة إيفاد قوة دولية من المراقبين أو قوة دولية لحفظ السلام من أجل الإشراف على الانسحاب الإسرائيلي، والفصل بين الطرفين، وتقديم الحماية للمدنيين[١٦٣]. واقترح ممثل جنوب أفريقيا أن يقوم المجلس بزيارة المنطقة للحصول على انطباع مباشر عن الأحداث على أرض الواقع[١٦٤]، وردد ذلك ممثلو ماليزيا وبنغلاديش والكاميرون[١٦٥]. وأخيرا، مضى ممثل المكسيك خطوة أخرى باقتراح أن يقوم المجلس، بمجرد إقرار وقف إطلاق النار واستئناف الحوار السياسي، ضمن جملة أمور، بالنظر في تنفيذ برامج نزع السلاح وجمع الأسلحة التي حصلت عليها جماعات غير قانونية، والتحقق من الترتيبات الأمنية، واعتماد تدابير لبناء الثقة، وإقامة مناطق خالية من العنف وحمايتها، والتحقق في الموقع من تنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي[١٦٦].

ثم صوّت المجلس على مشروع قرار[١٦٧]، وتم بالإجماع بوصفه القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

طالب بتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون إبطاء؛

رحب بإيفاد وزير خارجية الولايات المتحدة في مهمة إلى المنطقة، وبالجهود التي تبذلها جهات أخرى، ولا سيما المبعوثون الخاصون الموفدون من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة، من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ وطلب إلى الأمين العام متابعة الحالة وإبقاء المجلس على علم بها.

المقرر المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥١١): بيان من الرئيس

عُقدت جلسة المجلس ٤٥١٠[١٦٨]، [١٦٩] يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من ممثل تونس بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية[١٧٠]، للنظر في الأعمال الإسرائيلية الإجرامية في مخيمات اللاجئين في مدينتي جنين ونابلس. وأدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله.

(١٦٢) S/PV.4506، الصفحة ١٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٣ (إسبانيا)؛ والصفحة ٢٢ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٣ (البرازيل)؛ S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (ناميبيا)؛ والصفحة ٩ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٠ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٧ (عمان)؛ والصفحة ٢٦ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٢٧ (قبرص)؛ S/PV.4506 (Resumption 2)، الصفحة ٧ (الأمين العام).

(١٦٣) S/PV.4506، الصفحة ٩ (تونس)؛ والصفحة ١٣ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٧ (اليمن)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة العربية السعودية)؛ الصفحة ٣١ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٣ (البرازيل)؛ S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (كوبا)؛ والصفحة ٤ (الأردن)؛ والصفحة ٥ (الكويت)؛ والصفحة ٩ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٠ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١١ (المغرب)؛ والصفحة ١٩ (البحرين)؛ والصفحة ٢٠ (السودان)؛ والصفحة ٢٦ (قطر)؛ والصفحة ٢٦ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٢٩ (لبنان)؛ والصفحة ٣٢ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني)؛ والصفحة ٤٢ (فرنسا)؛ والصفحة ٤٧ (موريشيوس)، والصفحة ٩٠ (غينيا).

(١٦٤) S/PV.4506، الصفحة ٢١.

(١٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤ (ماليزيا)؛ S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٣٥ (الكاميرون).

(١٦٦) S/PV.4506 (Resumption 1)، الصفحة ٤٩.

(١٦٧) S/2002/347.

(١٦٨) للمزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والجزء الثالث، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٤١؛ والجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١.

(١٦٩) في الجلستين ٤٥٠٨ و٤٥٠٩، اللتين عقدت كل منهما كجلسة خاصة في ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٢، أجرى أعضاء المجلس مناقشات بنّاءة مع ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، على التوالي.

(١٧٠) S/2002/359.

وخلال تلك الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وذلك بالإضافة إلى ممثلي الأردن وإسبانيا وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبحرين وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسودان والعراق وعمان والفلبين وقطر وكندا وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وموريتانيا ونيبال والهند واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين[١٧١].

وبينما حث ممثل فلسطين إسرائيل على إنهاء عملياتها العسكرية والانسحاب من المدن التي عادت لاحتلالها مؤخرا، كما سبق أن طلب ممثل الولايات المتحدة، ودعا من جديد إلى إيفاد وجود عسكري على أرض الواقع، رد ممثل إسرائيل على ذلك بأن الانسحاب لا بد أن يصحبه وقف لإطلاق النار من جانب الفلسطينيين ووضع حد للممارسات الإرهابية. وأشار كل منهما إلى ضرورة تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)[١٧٢].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن المبعوث الموفد من بلده قد أجرى محادثات مع الطرفين وركز على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، والانسحاب الإسرائيلي، وتنفيذ خطة تينت الأمنية[١٧٣]. وأكد معظم المتكلمين مجددا ضرورة انسحاب إسرائيل، وقالوا من جديد إن مكافحة إسرائيل للإرهاب لا تمنحها الحق في انتهاك القانون الدولي باسم الدفاع عن النفس.

وأثار البعض شواغل جديدة فيما يتعلق بتدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وأشار ممثلا فرنسا وسنغافورة على وجه التحديد إلى أن المساعدة الطبية لا تصل إلى الفلسطينيين بسبب القيود الإسرائيلية[١٧٤]. وركز ممثلون آخرون على انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي ودعوا المجلس إلى مساءلتها. وحث ممثل موريشيوس، بصفة خاصة، إسرائيل على الامتثال لطلب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتيسير قيام بعثة لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كطلب لجنة حقوق الإنسان[١٧٥].

ورغم تأييد ممثلي فلسطين والكويت إصدار المجلس لقرار آخر[١٧٦]، فقد قال ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إن التركيز على تنفيذ القرارات القائمة أهم من ذلك[١٧٧].

وفي الجلسة ٤٥١١[١٧٨]، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان بالنيابة عن المجلس[١٧٩]، قام فيه المجلس بما يلي:

أيد المجلس البيان المشترك الصادر في مدريد يوم ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عن الأمين العام، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية إسبانيا، وممثل الاتحاد الأوروبي السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة[١٨٠]، وطلب إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع

(١٧١) كان ممثل المملكة العربية السعودية حاضرا ولكنه لم يدل ببيان.

(١٧٢) S/PV.4510، الصفحات ٣-٧.

(١٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ٢٢، على التوالي.

(١٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤. وللاطلاع على طلب لجنة حقوق الإنسان، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٣ (E/2002/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٢/١.

(١٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و٢٨، على التوالي.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و١٩، على التوالي.

(١٧٨) اشترك ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين في هذه الجلسة ولكنهما لم يدليا ببيانات.

(١٧٩) S/PRST/2002/9.

(١٨٠) S/2002/369، وقد أُرفق بالبيان الرئاسي.

الدول في المنطقة أن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في البيان المشترك وألح على ضرورة التنفيذ الفوري للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

المقرر المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥١٦): القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)

عقدت جلسة المجلس ٤٥١٥[١٨١] في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، استجابة للطلب المقدم من ممثل تونس بصفته رئيس مجموعة الدول العربية الوارد في رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢[١٨٢]، للنظر في عدم تنفيذ إسرائيل قرارات المجلس، و اتخاذ التدابير الفورية في هذا الصدد. وأدرج المجلس هذه الرسالة في جدول أعماله.

وفي تلك الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو الأردن وإسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وتونس والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسودان والعراق وعمان وقطر وكندا وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ومنغوليا وموريتانيا والهند واليابان، والمراقب الدائم لفلسطين.

وأشار ممثل فلسطين إلى استمرار العدوان الإسرائيلي وتحديدا إلى مذابح المدنيين في مخيم جنين للاجئين. وأضاف أن القيود المفروضة على وصول المعونة الإنسانية إلى المخيم تشكل انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي. وطلب إلى المجلس أن يعتمد مشروع القرار الذي قدمته الجمهورية العربية السورية وتونس[١٨٣]. ثم أشار إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام في اليوم نفسه، وأيد فيها إنشاء المجلس قوة متعددة الجنسيات مؤلفة من الدول يتم إيفادها إلى الأراضي الفلسطينية بموجب الفصل السابع من الميثاق. وأعرب عن تأييده لهذا الاقتراح وتفضيله إياه على مجرد إيفاد مراقبين. وفي الختام، رحب بفكرة عقد مؤتمر دولي، شريطة أن تشارك فيه المجموعة الرباعية، وأن يتناول المؤتمر أيضا المسار السوري – الإسرائيلي، وأن يستند إلى رؤية سياسية شاملة للسلام[١٨٤].

وأكد ممثل إسرائيل مجددا أن بلده يُكمل انسحابه من المدن الفلسطينية ولكنه أصر على أن الفلسطينيين لم ينفذوا بعد وقف إطلاق النار. ثم قال إن ما حدث في جنين لم يكن ''مجزرة'' بل كان معركة بالنيران بين الجنود الإسرائيليين والإرهابيين الفلسطينيين ترتب عليها حدوث خسائر يؤسف لها بين صفوف المدنيين. واختتم بالتأكيد من جديد على أن بلده يؤيد فكرة إنشاء آلية من طرف ثالث مؤلفة من مراقبين أمريكيين ولكنه لن ينظر في الوجود الدولي إلا في سياق تسوية شاملة[١٨٥].

---

(١٨١) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشات التي جرت في هذه الجلسة، انظر الفصل العاشر، الجزء الرابع، فيما يتعلق بتفسير أحكام الفصل السادس من الميثاق أو تطبيقها؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩؛ والفصل الحادي عشر، الجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١.

(١٨٢) S/2002/431.

(١٨٣) S/2002/363، ويعرب فيه المجلس عن القلق إزاء الأزمة الإنسانية التي يعيشها السكان الفلسطينيون؛ ويطلب توفير حرية التنقل للمنظمات الطبية والإنسانية؛ ويعرب عن شعوره بالصدمة إزاء المذبحة التي وقعت في مخيم جنين للاجئين؛ ويطالب بالتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وبإنهاء أشكال الحصار؛ ويدعو إلى إقامة تواجد دولي لتوفير أوضاع أفضل على أرض الواقع؛ ويطلب إلى الأمين العام التحقيق في الأحداث التي وقعت في جنين، وإرسال تقارير منتظمة إلى المجلس.

(١٨٤) S/PV.4515، الصفحات ٣-٦.

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لبعض العناصر الواردة في مشروع القرار المعروض على المجلس، بما في ذلك مطالبة الإسرائيليين بالانسحاب وضرورة أن تتقيد إسرائيل باتفاقيات جنيف وإنشاء بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الأحداث التي وقعت في جنين.

ورأي جميع المتكلمين تقريبا كذلك أن الأمر يحتاج إلى تدخل طرف ثالث، ووافقوا على أن الطريقة الوحيدة لإنهاء العنف هي إيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى المنطقة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. غير أن عدة ممثلين، ومنهم غالبية أعضاء المجلس، أصروا على أنه يتعين موافقة كلا الطرفين على وجود تلك القوة[١٨٦]. واكتفى آخرون بالقول بضرورة النظر الجدي في هذا الاقتراح[١٨٧].

وركز ممثل الولايات المتحدة على ضرورة التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في جنين وألح على إسرائيل في السماح بوصول المساعدات الإنسانية. غير أنه أكد مجددا أن اتخاذ المجلس لإجراء آخر ليس أفضل طريقة لبلوغ هذا الهدف. كما قال إن وزير الخارجية قد حصل على التزام من إسرائيل بتخفيض عملياتها العسكرية، وبيان فلسطيني بإدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة[١٨٨].

وتكلم ممثل فلسطين للمرة الثانية، فحث المجلس على إصدار قرار يتناول الحالة الإنسانية وأعرب عن الاستعداد لتنحية فكرة الوجود الدولي برهة وترك المسألة للأمين العام. وقال إنه على استعداد للنظر في مشروع قرار جديد مقدم من المملكة المتحدة[١٨٩]. وأكد ممثل إسرائيل مجددا من جانبه أن بلده يأسف شديد الأسف لوفاة المدنيين، ولكنه تمسك بأن المسؤولية الرئيسية عن وفاتهم تقع على عاتق الإرهابيين[١٨٩].

وفي الجلسة ٤٥١٦، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة[١٩٠]؛ واعتُمد المشروع بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أكد الحاجة الماسة إلى ضمان وصول المنظمات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين؛ ورحب بمبادرة الأمين العام إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق.

المقرر المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٧٨): بيان من الرئيس

عقد المجلس جلستيه ٤٥٢٥[١٩١] و ٤٥٥٢[١٩٢]، [١٩٣]في ٣ أيار/مايو و١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ استجابة

(١٨٦) S/PV.4515، الصفحة ١٨ (إسبانيا)؛ S/PV.4515 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (غينيا)؛ والصفحة ٤ (بلغاريا)؛ والصفحة ٥ (الكاميرون)؛ والصفحة ٧ (فرنسا)؛ والصفحة ١٤ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (النرويج)؛ والصفحة ٢٤ (الاتحاد الروسي).

(١٨٧) S/PV.4515، الصفحة ٤٧ (اليابان)؛ والصفحة ٤٩ (جمهورية كوريا)؛ S/PV.4515 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (الصين)؛ والصفحة ١٠ (موريشيوس)؛ والصفحة ١١ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٢ (النرويج).

(١٨٨) S/PV.4515 (Resumption 1)، الصفحتان ٢٣-٢٤.

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (فلسطين) والصفحة ٢٧ (إسرائيل).

(١٩٠) S/2002/471.

(١٩١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي جرت في هذه الجلسة، انظر الفصل العاشر، الجزء الثاني، الحالة ١، فيما يتعلق بالتحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق بموجب الفصل السادس من الميثاق.

(١٩٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي جرت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩.

لطلبين واردين في رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة من ممثل السودان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية[١٩٤] ورسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من ممثل البحرين[١٩٥]، للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدرجت الرسالتان في جدول أعمال الجلستين.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأرجنتين والأردن وإسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبحرين والبرازيل وتركيا وتونس وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا والسودان وشيلي والعراق وكندا وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليابان، والمراقب الدائم لفلسطين ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هاتين الجلستين، أعرب ممثل فلسطين بقوة عن أسفه لرفض إسرائيل الموافقة على فريق تقصي الحقائق في جنين الذي شكله الأمين العام بناء على القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وقال إن الأمين العام، في غياب التعاون الإسرائيلي، قد قرر حل الفريق[١٩٦]. وأسف لرفض الولايات المتحدة مشروع قانون مقدم من المجموعة العربية[١٩٧] بهدف فرض تدابير على إسرائيل. وأشار إلى قرار للجمعية العامة تدين فيه رفض إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية بشأن الأحداث في جنين[١٩٨]. كما أعرب عن الأسف لإعادة إسرائيل احتلال رام الله والهجوم على مقر الرئيس عرفات، وقال إن هدف إسرائيل يتمثل في العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل اتفاقات أوسلو[١٩٩].

وقال ممثل إسرائيل إن بلده سبق أن اعترض على بعثة تقصي الحقائق لعدم وجود أهداف واضحة لها. وانتقد بشدة عدم فرض السلطة الفلسطينية وقفا لإطلاق النار ودعوة ياسر عرفات حماس والجهاد الإسلامي، وكلتاهما جماعتان إرهابيتان، للانضمام إلى وزارته، وبرر أعمال الحصار التي تقوم بها إسرائيل باستيلاء الإرهابيين الفلسطينيين على تلك الأماكن[٢٠٠].

وخلال تلك الجلسات، أعرب معظم المتكلمين ثانية عن استيائهم إزاء إجراءات إسرائيل الأخيرة. بل إن البعض اعترفوا بأنه لا يمكن أن يُنتظر من السلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب بينما إسرائيل تدمر الوسائل

---

(١٩٣) في الجلسة ٤٥٥٦، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أجرى الأمين العام وأعضاء المجلس مناقشة بناءة.

(١٩٤) S/2002/510.

(١٩٥) S/2002/655.

(١٩٦) انظر الرسالة الموجهة من الأمين العام، المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/504)، ويصف فيها ما بذله من جهود لتنفيذ قرار المجلس ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ويعلن اعتزامه حل الفريق، ويعرب عن استيائه لأن الظلال الكثيفة التي ألقتها الأحداث الأخيرة في جنين ستظل باقية.

(١٩٧) S/2002/478، المقدم من الجمهورية العربية السورية وتونس، الذي يطلب المجلس بموجبه التنفيذ الفوري للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و١٤٠٣ (٢٠٠٢)؛ ويطالب إسرائيل بالتعاون الكامل مع فريق تقصي الحقائق، ويطلب إلى الأمين العام إيفاد الفريق وإبقاء المجلس على علم بشأنه.

(١٩٨) قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(١٩٩) S/PV.4525، الصفحات ٣-٥؛ و S/PV.4552، الصفحات ٣-٦.

(٢٠٠) S/PV.4525، الصفحات ٥-٨؛ وS/PV.4552، الصفحات ٦-٩.

الضرورية لتنفيذ تلك التدابير[٢٠١]. وأجمع المتكلمون تقريبا على الإعراب عن أسفهم لرفض إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق، وقال الكثيرون، وخاصة من المجموعة العربية، إن هذا يسهم في تقليص مصداقية المجلس ويدعو إلى فرض تدابير لإجبار إسرائيل على الامتثال. وأضاف معظم ممثلي البلدان العربية وبلدان عدم الانحياز، فضلا عن ممثلي إسبانيا وفرنسا[٢٠٢]، أن هذا قد يدل على رغبة إسرائيل في إخفاء ما حدث في الواقع.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن بلده يؤيد قرار الأمين العام بحل الفريق (وردد ذلك غالبية أعضاء المجلس)، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار مقدم من بلده يعرب فيه عن الدعم للأمين العام. وأضاف أنه لا يوجد دليل على وقوع مجزرة في جنين، وأنه حدث في الواقع تحرك من جانب الطرفين صوب تنفيذ قرارات المجلس. واختتم بالتأكيد مجددا على أهداف المجموعة الرباعية: استعادة الأمن؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وتشجيع المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية[٢٠٣].

وركزت المناقشة أيضا على ما إذا كان ينبغي للمجلس اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان تنفيذ القرارات السابقة. وقال كثير من المتكلمين إن المجلس ينبغي ألا يتخلى عن مسؤوليته الأخلاقية في توضيح ما حدث في جنين وينبغي أن يستمر في التماس طرق أخرى لتحديد الوقائع[٢٠٤]. وفي الجلسة ٤٥٥٢، قال عدة متكلمين إنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير الأمين العام بشأن جنين عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٠[٢٠٥].

وفي الجلسة ٤٥٧٨، المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أدلى رئيس المجلس (المملكة المتحدة) ببيان باسم المجلس[٢٠٦]، قام فيه المجلس بما يلي:

أيّد بيان ''المجموعة الرباعية'' المشترك الصادر في نيويورك يوم ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن الأمين العام، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية الدانمرك، وممثل الاتحاد الأوروبي السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والمفوض الأوروبي للشؤون الخارجية[٢٠٧].

دعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الدول في المنطقة إلى التعاون مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في البيان المشترك، وشدد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قراراته ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

---

(٢٠١) S/PV.4552، الصفحة ١١ (النرويج)؛ S/PV.4552 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (أيرلندا)؛ والصفحة ٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٠ (موريشيوس).

(٢٠٢) S/PV.4525 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (إسبانيا)؛ والصفحة ٤٤ (فرنسا).

(٢٠٣) S/PV.4525 (Resumption 1)، الصفحات ٢٢-٢٥؛ و S/PV.4552 (Resumption 1)، الصفحة ١٢.

(٢٠٤) S/PV.4525، الصفحة ٩ (السودان)؛ والصفحة ١٢ (تونس)؛ S/PV.4525 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (الأردن)؛ والصفحة ٦ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٠ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٤ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (المغرب)؛ والصفحة ٢٥ (لبنان)؛ والصفحة ٢٦ (نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٣١ (غينيا)؛ والصفحة ٣٤ (كولومبيا)؛ والصفحة ٤٠ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤١ (المكسيك)؛ والصفحة ٤٣ (النرويج)؛ والصفحة ٤٥ (فرنسا).

(٢٠٥) S/PV.4552، الصفحة ٤ (فلسطين)؛ والصفحة ١٨ (المغرب)؛ S/PV.4552 (Resumption 1)، الصفحة ٢٤ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣١ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣٥ (كولومبيا)؛ والصفحة ٣٧ (الجمهورية العربية السورية).

(٢٠٦) S/PRST/2002/20.

(٢٠٧) أرفق ببيان الرئيس.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦١٤): القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)

عقد المجلس جلسته ٤٥٨٨[٢٠٨] في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة من ممثل المملكة العربية السعودية بصفته رئيس مجموعة الدول العربية[٢٠٩]، للنظر في العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر ضد الفلسطينيين واعتماد تدابير على الفور لتنفيذ قرارات المجلس السابقة.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وباكستان والبحرين وتونس وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا والدانمرك والسودان وشيلي والعراق وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليابان واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، والرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٢١٠].

وشكا ممثل فلسطين من أن إسرائيل قد استمرت في تصعيد ''جرائم الحرب''، وأشار بصفة خاصة إلى تفجير مبنى سكني في مدينة غزة، أودى بحياة ١٥ مدنيا وإصابة ما يزيد على ١٥٠ شخصا، وأعلنت إسرائيل أنه ''قتل مستهدف''. كما اعترض على استمرار ممارسة إسرائيل العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، وبخاصة القصف الجوي، وإعادة احتلال المدن الفلسطينية، والقيود الصارمة المفروضة على تنقل الأشخاص، وجميعها تخلق أزمة إنسانية. وأصر على أن أي حديث عن إعادة هيكلة كيان السلطة الفلسطينية كدولة لا يؤدي إلى غاية ما دامت فلسطين تحت الاحتلال. كما رحب بتوافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين، وأكد مجددا ضرورة الأخذ بنهج شامل، وحث المجلس على مزيد من الاستباقية[٢١١].

وأكد ممثل إسرائيل من جديد أن ما يتخذه بلده من إجراءات يتم في إطار عملية مستمرة لمكافحة الإرهاب. وشدد على أن الشخص الذي استهدفه الهجوم الذي ذكره ممثل فلسطين هو من ''من أكثر الإرهابيين نشاطاً ووحشية في تاريخ الشرق الأوسط''. وأعرب عن أسفه لمصرع بعض المدنيين الفلسطينيين، وقال إن القوات الإسرائيلية لم تكن تتوقع المدى الذي وصلت إليه الأضرار الجانبية، ولو كانت تعلم بالنتيجة سلفا لما قامت بالعملية. وأكد أن الإرهابيين الفلسطينيين مع ذلك ما زالوا يتخذون مواقعهم وسط المدنيين لاستخدامهم كدروع بشرية، في مخالفة للقواعد الدولية. وأصر على أن المسؤولية تقع أيضا على عاتق السلطة الفلسطينية لعدم قيامها بكبح جماح الإرهاب، وأشار إلى أنه لا يمكن أن يُنتظر من إسرائيل القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد المخاطر التي يتعرض لها المدنيون الإسرائيليون. غير أنه أكد للمجلس أنها تقوم بإجراء تحقيق داخلي[٢١٢].

وأدان المتكلمون الهجوم الإسرائيلي بالإجماع تقريبا، مؤكدين أن الهجمات الجوية على المناطق المأهولة بالسكان أمر لا يمكن قبوله. ووصف معظم الممثلين من أعضاء المجموعة العربية الهجوم بأنه ''جريمة حرب'' وقالوا إنه دليل على أن إسرائيل غير مهتمة بعملية السلام[٢١٣]. وأدان

---

(٢٠٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١.

(٢٠٩) S/2002/828.

(٢١٠) شارك ممثل تونس في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٢١١) S/PV.4588، الصفحات ٣-٦.

(٢١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٢١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٨ (مصر)؛ والصفحة ٣٠ (الأردن)؛ والصفحة ٣٣ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣٥ (جامعة الدول

متكلمون آخرون الإرهاب الفلسطيني فضلا عن استخدام إسرائيل المفرط للقوة[٢١٤].

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلق بلده إزاء الأعمال الإسرائيلية التي تعرض المدنيين للخطر، ولكنه دعا في الوقت نفسه إلى ضرورة التصدي للجماعات الإرهابية الفلسطينية. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، وحث إسرائيل على استعادة النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية. وأخيرا، ذكر أن القرارات السابقة للمجلس تشكل بالفعل أساسا كافيا للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض وأن التركيز في الوقت الراهن ينبغي أن يكون على الجهود الدبلوماسية[٢١٥].

وأكد بعض المتكلمين مجددا ضرورة معالجة المسائل السياسية والأمنية والإنسانية ببشكل متوازٍ، على نحو ما أكدت اللجنة الرباعية[٢١٦]. وتمثل أحد المواضيع الأخرى التي تناولتها الجلسة في الإصلاح المدني والأمني للمؤسسات الفلسطينية. وأبرز كثير من المتكلمين الحاجة إلى تقديم دعم دولي من خلال فرقة العمل المعنية بالإصلاحات الفلسطينية، وأعربوا عن تطلعهم إلى إعداد خطط محددة. كما أصروا على أن من الضروري أن تتخذ إسرائيل خطوات ملموسة، بما في ذلك التخفيف من القيود المفروضة[٢١٧]، لدعم نشوء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. غير أن الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قال إن برنامج السنوات لثلاث لإنشاء الدولة الفلسطينية الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لا يحدد خطوات واضحة وصولا إلى ذلك الهدف ويفرض الشروط على الفلسطينيين مع عدم مطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال[٢١٨].

وفي الجلسة ٤٦١٣، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقدم المنسق الخاص في إحاطته تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها المجموعة الرباعية مؤخرا وعن الأزمة الإنسانية المتفاقمة. وقال إن أعضاء المجموعة الرباعية يعتزمون أن يوضحوا لإسرائيل ضرورة كفالة حرية التنقل للشعب الفلسطيني والسلع الفلسطينية، والانسحاب من المناطق التي احتلتها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووقف عمليات الاستهداف بالقتل، وتجميد النشاط الاستيطاني. فبدون أمارات تحسن في الأمن وإيصال المساعدات الإنسانية، لن يتسنى سوى إحراز تقدم محدود بشأن الإصلاح المؤسسي. وقال في الختام إن المجموعة الرباعية اتفقت أيضا على خريطة طريق ذات ثلاث مراحل لبلوغ حل الدولتين في غضون ثلاث سنوات، وعلى إنشاء آلية تابعة لطرف ثالث لرصد التقدم المحرز[٢١٩].

العربية)؛ والصفحة ٣٧ (العراق)؛ والصفحة ٣٨ (السودان)؛ والصفحة ٤٥ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٤٦ (اليمن).

(٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٢ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٣ (النرويج)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٨-٢٩ (شيلي)؛ والصفحة ٣٢ (الدانمرك).

(٢١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢.

(٢١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٩ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٢ (المكسيك)؛ والصفحة ٣١ (الدانمرك).

(٢١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣-١٤ (النرويج)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٣٧ (اليابان).

(٢١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٩-٤٠.

(٢١٩) S/PV.4613.

وعقدت الجلسة ٤٦١٤[٢٢٠] للمجلس يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ استجابة للطلب الوارد في رسالتين مؤرختين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهتين من المراقب الدائم لفلسطين[٢٢١] ومن ممثل الجمهورية العربية السورية[٢٢٢]، وذلك للنظر في التصعيد الإسرائيلي للعدوان العسكري على الفلسطينيين. وأدرج المجلس الرسالتين في جدول أعماله.

وفي تلك الجلسة، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، بالإضافة إلى ممثلي الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وباكستان والبحرين وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) والسودان والعراق وقبرص وقطر وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ونيبال والهند، والمراقب الدائم لفلسطين، والأمين العام، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي.

ووجه رئيس المجلس (بلغاريا) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة من ممثل إسرائيل[٢٢٣] يشير فيها إلى وقوع هجمات إرهابية جديدة على المدنيين الإسرائيليين ويدعو المجتمع الدولي إلى إدانة حملة الإرهاب الفلسطينية بشدة. كما وجه الاهتمام إلى رسالة من المراقب الدائم لفلسطين مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٢٢٤]، يحتج فيها على إعادة احتلال إسرائيل لمجمع مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله.

وأدان الأمين العام بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة ودعا الفلسطينيين إلى وضع حد لها. كما قال إن المجموعة الرباعية قد اتفقت على أن تجري عملية إصلاح جهاز الأمن الفلسطيني في سياق خطة شاملة تتناول أيضا الأبعاد السياسية والاقتصادية والمؤسسية والإنسانية. غير أنه شدد على صعوبة قيام الفلسطينيين بمكافحة الإرهاب بينما يجري تدمير هياكلهم الأساسية الأمنية ومؤسساتهم وخدماتهم الأساسية. وقال إنه يلزم أن تدرك إسرائيل أنه لن يكون ثمة أمن دائم بدون تسوية سياسية، وأن يدرك الفلسطينيون أنه لن تكون هناك تسوية بدون أمن دائم لإسرائيل[٢٢٥].

وحث ممثل فلسطين المجلس على اتخاذ قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من مقر الرئيس عرفات واتخاذ إجراء لإنهاء الأزمة الإنسانية. وأضاف أن الطريق الوحيد لإنهاء تلك المأساة هو باتباع نهج شامل، يتضمن وجودا دوليا ''حقيقيا وفعالا'' على أرض الواقع يمكن أن يتخذ شكل فريق بعدد كاف من المراقبين الرسميين أو تشكيل قوة متعددة الجنسيات[٢٢٦].

ورد ممثل إسرائيل بأنه ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تكافح الإرهاب بإصرار وأن تثبت وجودها باعتبارها الطرف الوحيد المخول سلطة استعمال القوة. وأضاف أن قرارات المجلس التي لم تطلب تفكيك المنظمات الإرهابية و لم

---

(٢٢٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الأول، الفرع ألف، الحالة ١، فيما يتعلق بالحالات الخاصة بشأن تطبيق المواد ١-٥ من النظام الداخلي المؤقت؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٤٩ من الميثاق.

(٢٢١) S/2002/1055.

(٢٢٢) S/2002/1056.

(٢٢٣) S/2002/1049.

(٢٢٤) S/2002/1052.

(٢٢٥) PV.4614، الصفحات ٣-٥.

(٢٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٩.

تدِن التفجيرات الانتحارية ليست غير مفيدة فحسب وإنما أيضا تأتي بنتائج عكسية[٢٢٧].

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن بلده عاكف على بذل جهود مكثفة لتهدئة الحالة. وأدان التفجيرات الإرهابية ولكنه سلّم بأن المضي في تدمير الهياكل الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية لن يحسّن الحالة الأمنية لإسرائيل[٢٢٨].

وأعرب جميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى الدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) عن إدانتهم للهجمات الإرهابية، وحثوا إسرائيل على الانسحاب فورا من مجمع ياسر عرفات ووضع حد للحصار المفروض على المدن الفلسطينية[٢٢٩]. وأكدوا أن السياق الأمني الحالي يقوض ما يحرز من تقدم في الإصلاح الفلسطيني. وأعربوا عن تأييدهم القوي للمجموعة الرباعية وخريطة الطريق، واتفق معظمهم مع وجهة نظر الأمين العام من أن التقدم ينبغي أن يستند إلى المضي بشكل متوازٍ على المسارات الإنسانية والأمنية والسياسية (وبالأخص، العودة إلى مفاوضات السلام)، وعلى أن يجري ذلك على نحو متبادل. وأكد بعض أعضاء المجلس مجددا، بصفة خاصة، ضرورة إنشاء آلية من طرف ثالث لضمان التنفيذ من كلا الطرفين[٢٣٠]. وذكر ممثل موريشيوس أن الأولوية العليا بعد الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ينبغي أن تكون إعلان قيام دولة للفلسطينيين، بحدود مؤقتة[٢٣١].

وأيد معظم المتكلمين من غير أعضاء المجلس أيضا عمل المجموعة الرباعية، ولكنهم ركزوا في بياناتهم على إدانة الإجراءات الإسرائيلية. وأشار ممثل مصر، بصفة خاصة، إلى أن إسرائيل لا يمكنها أن تقهر إرادة المقاومة للاحتلال لدى الفلسطينيين[٢٣٢]. وأكد عدد منهم مجددا ضرورة إنشاء آلية لحماية المدنيين[٢٣٣]، أو قوة متعددة الجنسيات[٢٣٤].

وأعرب المتكلمون أيضا بالإجماع عن القلق إزاء الحالة الإنسانية التي تظهر في تقرير المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية كاثرين برتيني، ودعا البعض تحديدا إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيه، ولا سيما أن تيسر إسرائيل وصول الوكالات الإنسانية على الفور إلى المناطق المتضررة[٢٣٥].

وأخيرا، أشار كثير من المتكلمين إلى مشروع قرار مقدم من الجمهورية العربية السورية[٢٣٦]، يطالب فيه المجلسُ بالوقف الكامل للعنف وانسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية[٢٣٧].

---

(٢٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٢٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ١١-٣٤؛ S/PV.4614 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (الدانمرك).

(٢٣٠) S/PV.4614، الصفحة ١٥(فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (المكسيك)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة).

(٢٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٢٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٢٣٣) S/PV.4614 (Resumption 1)، الصفحة ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٣ (تونس).

(٢٣٤) S/PV.4614، الصفحة ٣٠ (مصر)؛ والصفحة ٣١ (بنغلاديش)؛ S/PV.4614 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٣ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٣ (الاتحاد الأفريقي).

(٢٣٥) S/PV.4614، الصفحة ١٣ (النرويج)؛ والصفحة ١٧ (أيرلندا؛ والصفحة (كولومبيا)؛ والصفحة (موريشيوس؛ والصفحة ٢٠ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٨ (بلغاريا)؛ S/PV.4614 (Resumption 1)، الصفحة ١٧ (باكستان)؛ والصفحة ١٩ (الهند)؛ والصفحة ٢٥ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٩ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

(٢٣٦) S/2002/1057.

(٢٣٧) S/PV.4614، الصفحة ٢٤ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٢ (جنوب أفريقيا)؛ S/PV.4614 (Resumption 1)،

وفي نهاية الجلسة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، طُرح مشروع قرار مقدم من أيرلندا وبلغاريا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج[٢٣٨] للتصويت. وتم اعتماده بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة)، بوصفه القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، الذي قام المجلس بموجبه، في جملة أمور، بما يلي:

أعاد تأكيد مطالبته بوقف جميع أعمال العنف وقفا تاما، بما فيها جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير؛

طالب إسرائيل بأن توقف على الفور التدابير التي تتخذها في رام الله وفي المناطق المحيطة بها، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية؛

طالب أيضا بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية على وجه السرعة من المدن الفلسطينية بهدف العودة إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

أهاب بالسلطة الفلسطينية أن تفي بالتزامها بكفالة تقديمها المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة؛ ودعا إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى التعاون مع المجموعة الرباعية، واعترف بالأهمية التي تتسم بها المبادرة التي أقرها مؤتمر القمة الذي عقدته الجامعة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وبعد اتخاذ القرار، قال ممثل الولايات المتحدة إنه، على عكس مشروع القرار الذي قدمه بلده من قبل، لم يشجب صراحة الجماعات الإرهابية ومن يوفرون لها الغطاء السياسي والدعم والملاذ الآمن، ولهذا السبب امتنع وفده عن التصويت[٢٣٩].

الصفحة ٤ (البحرين)؛ والصفحة ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٣ (تونس)؛ والصفحة ٢٥ (قطر)؛ والصفحة ٣١ (العراق)؛ والصفحة ٣٤ (موريتانيا).

(٢٣٨) S/2002/1063.

(٢٣٩) S/PV.4614 (Resumption 2)، الصفحتان ٢-٣.

المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٨١): رفض مشروع قرار

في الجلستين ٤٦٤٥ و٤٦٦٨، المعقودتين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على التوالي.

وأبلغا المجلس بأن العنف الإسرائيلي-الفلسطيني ظل مستمرا، رغم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وهجمات الإرهابيين تضرّ بالقضية الفلسطينية، ولكن على إسرائيل في الوقت ذاته أن تراعي القانون الإنساني الدولي في مواجهتها الإرهاب. وأدانا بشدة، على وجه الخصوص، قتل موظفي الأمم المتحدة على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي. وقالا إن الحالة الإنسانية واصلت تدهورها لعدم بذل إسرائيل جهدا يذكر لتنفيذ التزاماتها بتحسين الحالة. وأشارا ايضا إلى أن التوسع في المستوطنات وإقامة جدار أمني جديد يعرضان الحل السلمي للخطر، وأن عدم وجود إطار تشريعي انتخابي من شأنه أن يعوق بالتأكيد الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأوضحا، أخيرا، أن الفجوة بين الحالة المتردية على أرض الواقع وتوافق الآراء المتنامي بشأن حل الدولتين تشكل لغزا يلزم التعامل معه تحقيقا لتلك الغاية، وذكرا أن من المتوقع أن تضع المجموعة الرباعية خطة تفصيلية للمضي قدما للأمام[٢٤٠].

وفي الجلسة ٤٦٨١، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وجه رئيس المجلس (كولومبيا) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من الجمهورية العربية السورية[٢٤١]، يدين المجلس بموجبه قتل موظفي الأمم المتحدة وتدمير مستودع

(٢٤٠) S/PV.4645، الصفحات ٢-٥ وS/PV.4668، الصفحات ٢-٦.

(٢٤١) S/2002/1385.

لبرنامج الأغذية العالمي بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي؛ ويطالب إسرائيل بأن تمتثل لاتفاقيات جنيف وأن تمتنع عن استخدام القوة استخداما مفرطا وغير متناسب؛ ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس بأي تطورات في هذا الخصوص. وخلال الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو إسرائيل وأيرلندا وبلغاريا والجمهورية العربية السورية وفرنسا والنرويج والولايات المتحدة والمراقب الدائم لفلسطين.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه، نظرا لأن مشروع القرار لا يحث جميع المعنيين على اتخاذ إجراء يكون من شأنه التقليل إلى الحد الأدنى من الأخطار الموجهة للأمم المتحدة، فإن بلده سيستخدم حق النقض ضده. وأعرب عن اسفه لأن مقدمي مشروع القرار لم يشتركوا في الاقتراح البديل الذي قدمته الولايات المتحدة[٢٤٢].

وقال ممثل بلغاريا إن بلده سيمتنع عن التصويت بسبب الافتقار إلى الإجماع. وذكر ممثلو النرويج وفرنسا وأيرلندا أنه كان سيكون من الملائم تماما أن يعتمد المجلس مشروع القرار ويذكّر إسرائيل بضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي[٢٤٣]. وأعرب ممثلا فلسطين والجمهورية العربية السورية عن أسفهما لأن الحماية التي يقدمها لإسرائيل عضو واحد من أعضاء المجلس تتيح لإسرائيل أن تستبيح القانون الإنساني الدولي، رغم الإجماع الدولي إزاء هذه المسألة[٢٤٤].

وأعرب ممثل إسرائيل عن أسفه للقتل، وقال إن بلده يعكف على إجراء تحقيق مستفيض وإن ما يخلص إليه من نتائج سيتاح للسلطات المعنية[٢٤٥].

وطُرح مشروع القرار للتصويت فحصل على ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة)، وامتناع عضوين عن التصويت (بلغاريا، الكاميرون)، ولم يُعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد أعضاء المجلس الدائمين.

المداولات المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (الجلسات ٤٦٨٥ و ٤٧٠٤ و ٤٧٢٢ و ٤٧٤١ و ٤٧٥٧ و ٤٧٧٣ و ٤٧٨٨ و ٤٨١٠)

في جلسات المجلس ٤٦٨٥ و ٤٧٠٤ و ٤٧٢٢[٢٤٦] و٤٧٤١ و٤٧٥٧ و٤٧٧٣ و٤٧٨٨ و٤٨١٠، المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير، و ١٣ شباط/فبراير، و ١٩ آذار/مارس، و ١٦ نيسان/أبريل، و ١٩ أيار/مايو، و ١٣ حزيران/يونيه، و ١٧ تموز/يوليه، و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، على التوالي، استمع إلى إحاطات إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية[٢٤٧]، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية[٢٤٨]، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[٢٤٩]. ولم يدلَ بأي بيانات أخرى خلال تلك الجلسات.

(٢٤٢) S/PV.4681، الصفحتان ٢-٣.

(٢٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (بلغاريا)؛ والصفحة٤ (فرنسا، النرويج، أيرلندا).

(٢٤٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥-٦ (فلسطين)؛ والصفحة ٨ (الجمهورية العربية السورية).

(٢٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧.

(٢٤٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في الجلسة ٤٧٢٢، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١ من الميثاق.

(٢٤٧) في الجلسات ٤٦٨٥ و ٤٧٠٤ و ٤٧٧٣.

(٢٤٨) في الجلستين ٤٧٤١ و ٤٨١٠.

(٢٤٩) في الجلسات ٤٧٢٢ و ٤٧٥٧ و ٤٧٨٨.

وتركزت الإحاطات الإعلامية بصفة رئيسية على تنفيذ الطرفين خريطة طريق المجموعة الرباعية ذات المراحل الثلاث لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبمقتضى المبدأ التوازي من المبادئ التوجيهية لخريطة الطريق، يتعين العمل على إحراز تقدم بالنسبة لجميع المسائل في نفس الوقت ورصد هذا التقدم على أساس امتثال الطرفين لمعايير أداء محددة. وكانت المرحلة الأولى تشترط على الطرفين تنفيذ وقف كامل لإطلاق النار، والنهوض بالأوضاع الإنسانية، وتعزيز بناء المؤسسات الفلسطينية، ووقف كافة أعمال تشييد المستوطنات. وعرضت خريطة الطريق رسميا على الطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ولكن خطوطها العريضة كان قد سبق تحديدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٢٥٠].

وأبلغ المجلس في تلك الإحاطات بأن مستوى العنف ظل مستمرا بهجمات إرهابية من الفلسطينيين واستخدام غير متناسب للقوة من إسرائيل ضد المدن الفلسطينية، إلى أن أعلن أخيرا وقف لإطلاق النار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمساعدة من الحكومة المصرية. وفي تموز/يوليه، طرأ تحسن طفيف على الحالة الأمنية، ولكن وقعت بعض انتهاكات لوقف إطلاق النار في آب/أغسطس.

غير أنها أبرزت الكثير من التحديات المتبقية، ودعت إسرائيل، في جملة أمور، إلى إزالة المستوطنات المتقدمة وتجميد أنشطة الاستيطان؛ ووقف بناء الجدار الأمني في الضفة الغربية؛ والكف عن هدم منازل الفلسطينيين؛ وإطلاق سراح مزيد من السجناء الفلسطينيين؛ والمساعدة على تعزيز الحكومة الفلسطينية الجديدة بالتخفيف من القيود المفروضة.

(٢٥٠) كان إعداد خريطة الطريق عملية طويلة بدأت باجتماع الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بمبادرة من الأمين العام؛ للاطلاع على النص، انظر S/2003/529.

وجرى حث السلطة الفلسطينية على تكثيف ما تبذله من جهود لتحقيق السيطرة الأمنية الكاملة على جميع مناطقها؛ وأُعرب في الإحاطات عن الأسف لأنه لم يتم بعد إعادة تجميع كافة القوات الأمنية تحت سلطة وزير الداخلية، وذلك بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل. كما أن القيود على السفر، بما فيها القيود المفروضة على موظفي الأمم المتحدة، وعمليات الإغلاق الدوري لمعبر رفح المؤدي إلى غزة، تؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية-الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

وجرى التنويه ببعض التطورات الإيجابية، وذلك في مجالات منها إصلاح السلطة الفلسطينية بتعيين محمود عباس أول رئيس وزراء لها. إضافة إلى ذلك، أعرب كلا الطرفين عن تأييدهما لخريطة الطريق في أثناء اجتماع القمة الذي عقد في العقبة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمبادرة من الولايات المتحدة. ومن ثم جرى تنشيط عملية السلام من جديد وبدأ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في الاجتماع بصفة منتظمة. وأكد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أن استئناف المفاوضات على كل من المسارين السوري واللبناني في موعد قريب لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ من شأنه أن يساعد المسار الفلسطيني-الإسرائيلي[٢٥١].

المقرر المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٢٨): رفض مشروع قرار

عقدت الجلسة ٤٨٢٤ للمجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استجابةً للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من ممثل السودان بوصفه رئسا لمجموعة الدول العربية[٢٥٢]، وذلك للنظر في استمرار

(٢٥١) S/PV.478، الصفحة ٧.

(٢٥٢) S/2003/880.

التصعيد ضد السكان الفلسطينيين. وأدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله، وتضمنت الرسالة كذلك مشروع قرار يؤكد مجددا المطالبة بوقف العنف، ومطالبة إسرائيل بالكف عن أي تهديد لسلامة رئيس السلطة الفلسطينية، ويعرب عن التأييد الكامل لجهود المجموعة الرباعية، ويدعو الجانبين إلى تنفيذ خريطة الطريق.

وخلال تلك الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأرجنتين والأردن وأستراليا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان وكندا وكوبا وماليزيا (بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيبال والهند واليابان، والمراقب الدائم لفلسطين، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٢٥٣].

وبدأ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن الحالة على أرض الواقع. وأفاد بأنه تم خرق وقف إطلاق النار بارتكاب ثلاثة تفجيرات انتحارية ضد الإسرائيليين، أدت لمصرع ٣٨ شخصا، ودعا السلطة الفلسطينية إلى تقديم مخططي تلك الهجمات للعدالة. ورغم تسليمه بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، أكد مجددا أنه يتعين عليها الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وأضاف أن أعمال العنف الأخيرة، وما صاحبها من عدم تنفيذ خريطة الطريق، قد نجم عنها تعطيل عملية السلام[٢٥٤].

وناشد ممثل فلسطين المجلس أن يتخذ تدابير فورية ضد قرار إسرائيل ''إزالة ياسر عرفات'' وأن يساعد على إحياء خريطة الطريق بإنشاء آلية للرصد وإيفاد قوات دولية إلى المنطقة[٢٥٥]. وأكد ممثل إسرائيل مجددا أن بلده يرى في ياسر عرفات عقبة في طريق السلام بسبب تشجيعه الإرهاب[٢٥٦].

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن استنكارهم لتجدّد العنف وحث غالبيتهم كلا الطرفين على استئناف تنفيذ خريطة الطريق. وأدان ممثل الجمهورية العربية السورية، وشاركه في ذلك أغلب المتكلمين الآخرين، استمرار إسرائيل في سياستها القائمة على العدوان، ودعاها إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وإعادة الالتزام بخريطة الطريق، وطلب إلى المجلس أن يجبر إسرائيل على وقف الانتهاكات للقانون الدولي[٢٥٧]. كما كان هناك رفض واسع للقرار الإسرائيلي بطرد الرئيس عرفات. وطالب الكثيرون إسرائيل على وجه التحديد بإلغاء هذا القرار[٢٥٨].

وركّز ممثل إسبانيا على هشاشة الآلية الواردة في خريطة الطريق، وضرورة تفسيرها وفقا للسياق. وأضاف أن المنظور السياسي لخريطة الطريق غامض ويحتاج إلى أن يدعمه كلا الطرفين. وقال إن من الضروري للأمين العام أن يجدد حيوية الأهداف النهائية لخريطة الطريق بأن يُدرج فيها أمن إسرائيل وقدرة السلطة الفلسطينية المقبلة على البقاء[٢٥٩].

---

(٢٥٣) حضر الجلسة أيضا ممثل كندا ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٥٤) S/PV.4824، الصفحات ٤-٨.

(٢٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٥.

(٢٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ٢١ (المكسيك)؛ والصفحة ٢٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٨ (إسبانيا)؛ والصفحة ٢٩ (غينيا)؛ S/PV.4824 (Resumption 1)، الصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٧ (نيبال).

(٢٥٩) S/PV.4824، الصفحتان ٢٨-٢٩.

وحذا حذوه ممثل استراليا، الذي أشار إلى أن الضمانات الموثوقة لأمن الإسرائيليين تمثل العامل الرئيسي لنجاح خريطة الطريق[٢٦٠].

واقترح عدة متكلمين حلولا محددة للأزمة، منها تنظيم مؤتمر دولي[٢٦١]، أو إنشاء آلية للرصد[٢٦٢]، أو نشر قوة تدخل[٢٦٣]، أو إيفاد مراقبين إلى المنطقة[٢٦٤]. وأيد عدد من المتكلمين صراحة مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية[٢٦٥]، وقال ممثل فرنسا إن بلده على استعداد للعمل على أساس هذا النص[٢٦٦]. ودعا ممثل الجزائر إلى اعتماد مشروع قرار آخر مقدم من أنغولا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز[٢٦٧].

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يتعين على المجلس اتخاذ موقف واضح ضد الجماعات الإرهابية وإن بلده لن يؤيد سوى مشروع قرار يدين الأعمال الإرهابية ويدعو لتفكيك الهياكل الأساسية للإرهابيين. وأضاف أن بلده لا يؤيد أيا من تصفية ياسر عرفات أو نفيه قسرا[٢٦٨].

(٢٦٠) S/PV.4824 (Resumption 1)، الصفحة ١٧.

(٢٦١) S/PV.4824، الصفحة ٢٤ (فرنسا).

(٢٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ S/PV.4824 (Resumption 1)، الصفحة ١٩ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٥ (تونس)؛ والصفحة ٢٦ (النرويج).

(٢٦٣) S/PV.4824، الصفحة ٢٤ (فرنسا).

(٢٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨ (إسبانيا).

(٢٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠ (غينيا)؛ S/PV.4824 (Resumption 1)، الصفحة ١٧ (إيطاليا).

(٢٦٦) S/PV.4824، الصفحة ٢٤.

(٢٦٧) S/PV.4824 (Resumption 1)، الصفحة ٥.

(٢٦٨) S/PV.4824، الصفحة ٣١.

وفي الجلسة ٤٨٢٨[٢٦٩]، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى الرسالة المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر الموجهة من ممثل السودان. واسترعى الرئيس (المملكة المتحدة) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من باكستان والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسودان[٢٧٠]، يؤكد المجلس مجددا بموجبه، في جملة أمور، المطالبة بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف؛ ويطالب إسرائيل بالكف عن أي عمل من أعمال الإبعاد لرئيس السلطة الفلسطينية ووقف أي تهديد لسلامته؛ ويعرب عن دعمه للمجموعة الرباعية؛ ويدعو إلى زيادة الجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق من كلا الجانبين؛ ويبرز أهمية الاجتماع القادم للمجموعة في نيويورك. وطُرح مشروع القرار للتصويت، وحصل على ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة)، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (ألمانيا، بلغاريا، المملكة المتحدة)، ولم يُعتمد بسبب تصويت عضو دائم معارضا للمشروع.

وبعد ذلك أدلى ببيانات ممثلو إسبانيا وإسرائيل وألمانيا وباكستان وبلغاريا والجمهورية العربية السورية وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمراقب الدائم لفلسطين.

ورأى ممثل الولايات المتحدة أن مشروع القرار لم يتضمن إدانة قوية للإرهاب ولجماعات إرهابية محددة، ودعوة إلى تفكيك الهياكل الأساسية التي تدعم هذه الجماعات[٢٧١]. وعلى غرار ذلك، قال ممثل المملكة المتحدة

(٢٦٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثالث، الجزء الثاني، الفرع ألف، الحالة ٨، فيما يتعلق بالمرحلة التي يُستمع فيها إلى من توجه إليهم الدعوة؛ والفصل السادس، الجزء الأول، الفرع جيم، الحالة ١، فيما يتعلق بالممارسة المتصلة بالمادة ١٢ من الميثاق.

(٢٧٠) S/2003/891.

(٢٧١) S/PV.4828، الصفحة ٢.

إن مشروع القرار غير متوازن بدرجة كافية[٢٧٢]. وقال ممثل بلغاريا إن المجلس كان ينبغي أن يبذل جهدا أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء[٢٧٣]. وأشار ممثل ألمانيا إلى أن موقف بلده رغم الامتناع عن التصويت ما زال يتمثل في أن قرار إسرائيل بطرد ياسر عرفات يضرّ بعملية السلام[٢٧٤].

وأعرب بقية المتكلمين عن أسفهم لعدم حصول القرار على توافق في الآراء وأكدوا من جديد أن القرار الإسرائيلي بطرد السيد عرفات يتعارض مع القانون الدولي ويأتي بنتائج عكسية سياسياً[٢٧٥].

المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٤٢): رفض مشروع قرار

عقدت الجلسة ٤٨٤١ للمجلس[٢٧٦] في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية[٢٧٧]، وذلك للنظر في أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة وبناء إسرائيل جدارا توسعيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله؛ وتضمنت الرسالة مشروع قرار، يؤكد المجلس مجددا بموجبه، في جملة أمور، الحل القائم على أساس الدولتين؛ ويكرر معارضته للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ويقرر أن بناء الجدار غير قانوني بموجب القانون الدولي وأنه يجب أن يتم وقفه وإلغاؤه.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الأرجنتين والأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) والبحرين والبرازيل وتركيا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا والسودان وقطر وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيبال ونيوزيلندا واليابان واليمن، والمراقب الدائم لفلسطين، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، ونائب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ووجه رئيس المجلس (الولايات المتحدة) الاهتمام إلى رسالتين مؤرختين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهتين من ممثلي ماليزيا[٢٧٨] وجمهورية إيران الإسلامية[٢٧٩]، يعربان فيهما عن دعم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على التوالي، لطلب المجموعة العربية.

وأكد ممثل فلسطين أن عمليات القتل العشوائي للفلسطينيين وتشييد جدار توسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكلان جرائم حرب. واستنكر مصادرة الأرض الفلسطينية لهذا الغرض وأكد أن هدف إسرائيل يتمثل في غزو مزيد من الأراضي[٢٨٠]. ورد ممثل إسرائيل بأن الجدار يُقصد به منع مرور الإرهابيين إلى داخل إسرائيل دون استخدام للعنف، وأن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهيئة جو مؤاتٍ لإجراء مفاوضات سلمية.

---

(٢٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٢٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٢٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ٥ (فرنسا، شيلي، الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٦ (إسبانيا).

(٢٧٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١ من الميثاق.

(٢٧٧) S/2003/973.

(٢٧٨) S/2003/974.

(٢٧٩) S/2003/977.

(٢٨٠) S/PV.4841، الصفحات ٤-٨.

وأضاف أنه نظرا لعدم امتثال الفلسطينيين لقرارات المجلس التي يطالبهم فيها بتفكيك الهياكل الأساسية للإرهابيين، فليس أمام إسرائيل خيار آخر. وأوضح أن القانون الإنساني الدولي يسمح بإعادة الاستيلاء على الأراضي للأغراض الأمنية وأنه يجري تقديم تعويض معادل لقيمة الممتلكات المعنية[٢٨١].

وأكد معظم أعضاء المجلس من جديد إدانتهم للأعمال الإرهابية، ولكنهم أعربوا أيضا عن قلقهم العميق إزاء تشييد الجدار. واعترفوا بأنه غير قانوني، وينطوي على عواقب إنسانية سلبية، ويتعارض مع خريطة الطريق، ويثير الشكوك بشأن حل الدولتين. وطالب بعض الأعضاء بإجراء حازم[٢٨٢]من جانب المجلس. ودعا ممثل الاتحاد الروسي تحديدا إلى اتخاذ قرار بالموافقة على خريطة الطريق. وأيد الاتحاد الروسي وفرنسا والصين عقد مؤتمر دولي عن الشرق الأوسط وإنشاء آلية رصد لكفالة تنفيذ الطرفين لخريطة الطريق[٢٨٣]. غير أن ممثل بلغاريا ذكر أن إدانة هذا الجانب من الصورة العامة في الشرق الأوسط على وجه التحديد لن تسهم في استئناف عملية السلام[٢٨٤]. وردد ذلك ممثل الولايات المتحدة، الذي أشار أيضا إلى أن الأولوية يجب أن تكون لإنهاء الإرهاب وأن أي قرار يتعين أن يدخل في حسابه الصورة الأوسع نطاقا. وأضاف أن بلده يتفهم احتياجات إسرائيل الأمنية ولكنه حثها على النظر في نتائج تشييد الجدار لكي لا تحكم مسبقا على نتيجة اتفاق للسلام[٢٨٥].

وأكد ممثل الجمهورية العربية السورية مجددا أن تشييد الجدار يرمي إلى إيجاد جيوب فلسطينية منعزلة وإلى ترسيخ ضم إسرائيل لمناطق واسعة من الضفة الغربية والقدس الشرقية. ودعا المجلس إلى إدانة إسرائيل وتوضيح أن هذه الممارسات تتعارض مع القانون الدولي. وأعرب عن خشيته من أن عدم اتخاذ المجلس لإجراء من شأنه أن يضر بمصداقية المجلس[٢٨٦]. وردد هذا غالبية المتكلمين الآخرين وغير الأعضاء في المجلس.

وفي حين أعرب بعض المتكلمين الآخرين عن القلق إزاء تشييد الجدار، فقد أكدوا أيضا من جديد ضرورة أن تقوم السلطة الفلسطينية بالمكافحة الحازمة للإرهاب[٢٨٧].

وتكلم ممثل فلسطين للمرة الثانية، فرفض رؤية إسرائيل المتمثلة في أن الأراضي الفلسطينية ليست محتلة بل ''متنازعا عليها'' وأشار إلى عدم تفسير السبب في بناء الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية وليس على خط الهدنة لعام ١٩٤٩[٢٨٨].

وفي الجلسة ٤٨٤٢، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس ثانية في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من باكستان

(٢٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٤.

(٢٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٠ (المكسيك، شيلي)؛ والصفحة ٢١ (غينيا)؛ والصفحة ٢٢ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (أنغولا)؛ والصفحة ٢٧ (باكستان).

(٢٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (الصين).

(٢٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان٢٩-٣٠.

(٢٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٤-١٦.

(٢٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤١-٤٢ (اليابان)؛ والصفحة ٤٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٥٢ (تركيا)؛ والصفحة ٥٤ (إيطاليا)؛ والصفحة ٥٦ (النرويج)؛ والصفحة ٥٦-٥٧ (نيوزيلندا).

(٢٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦٣.

والجمهورية العربية السورية وغينيا وماليزيا[٢٨٩]، يقرر المجلس بموجبه أن تشييد الجدار غير قانوني ويتعين وقفه وإلغاؤه.

وطُرِح مشروع القرار للتصويت وحصل على ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة)، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (ألمانيا، بلغاريا، الكاميرون، المملكة المتحدة)، ولم يُعتمد نظرا للتصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين.

ثم أدلى ممثلو الولايات المتحدة وإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيانات.

فأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن مشروع القرار غير متوازن وأكد أن اتخاذ المجلس لقرار يركز على السور لن يدفع بالسلام في المنطقة قدما[٢٩٠]. وفي حين أعرب ممثل فلسطين عن أسفه لأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ موقف ثابت من الجدار التوسعي وقال إنه يتعين بصفة عاجلة إيجاد طريقة لتصحيح ذلك داخل إطار منظومة الأمم المتحدة، دفع ممثل إسرائيل بأن مشروع القرار متحيز لأنه لا يوجه الاهتمام إلى الإرهاب الفلسطيني الذي يشكل السبب الفعلي للتدابير الدفاعية الإسرائيلية[٢٩١].

المقرر المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٦٢): القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)

استمع المجلس في جلسته ٤٨٤٦[٢٩٢] و ٤٨٦١، المعقودتين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، على التوالي، إلى إحاطتين إعلاميتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الأعمال التي يقوم بها كلا الجانبين أدت إلى تعميق الشعور بعدم الثقة بينهما. ونتيجة لذلك تواصل العنف وتوقفت عملية السلام. ودعا الطرفين للعودة إلى المفاوضات بمساعدة من المجتمع الدولي. كما أكد مجددا إدانته للإرهاب وطلب إلى السلطة الفلسطينية، وبخاصة رئيس الوزراء المعين حديثا، أن تبذل مزيدا من الجهد لإقرار القانون والنظام. كما دعا إسرائيل إلى التوقف عن استخدام القوة غير المتناسبة والعشوائية في المناطق المدنية، والعدول عن سياستها في التوسع الاستيطاني، وتنفيذ تجميع للمستوطنات، ووقف تشييد الجدار على النحو الذي طلبته الجمعية العامة[٢٩٣]. وأخيرا، أعرب عن إدانته للتدهور الذي طرأ على الحالة الإنسانية بسبب القيود الصارمة على انتقال السلع والعاملين في مجال تقديم المعونة[٢٩٤].

وفي الجلسة ٤٨٦٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجه الرئيس (أنغولا) الاهتمام إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وبلغاريا وشيلي والصين وغينيا وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة[٢٩٥]؛ واعتُمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

(٢٨٩) S/2003/980.

(٢٩٠) S/PV.4842، الصفحة ٢.

(٢٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٢٩٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء التاسع، الفرع باء، فيما يتعلق بالمادة ٥١ من الميثاق.

(٢٩٣) قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٢٩٤) S/PV.4846، الصفحات ٢-٧، وS/PV.4861، الصفحات ٢-٦.

(٢٩٥) S/2003/1100.

أيد خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، القائمة على الأداء والمفضية إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين[٢٩٦]؛

أهاب بالأطراف أن تفي بالتزاماتها الواردة في خريطة الطريق بالتعاون مع الهيئة الرباعية، وأن تعمل على تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

المداولات المؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٧٩)

في الجلسة ٤٨٧٩، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال المنسق الخاص إنه بالرغم من عدم إحراز تقدم دبلوماسي فقد طرأ هدوء نسبي على أرض الواقع. وأعرب عن ترحيبه بإعادة تأكيد كلا الطرفين لالتزاماتهما تجاه تنفيذ خريطة الطريق، وأشاد بمبادرات المجتمع المدني للجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واعتبر القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) خطوة بالغة الإيجابية. بيد أنه حذر من مغبة الاقتراحات الإسرائيلية بالقيام بالانسحاب من جانب واحد من بعض أجزاء الأراضي المحتلة. ولاحظ أنه بينما ذُكِر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان باعتباره سابقة، فإن ذلك الانسحاب لم يتم تحت إشراف مجلس الأمن وبدعم مكثف من الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي تفاوض مع كلا الطرفين. ومن ناحية أخرى، قد يتضمن الانسحاب الانفرادي الفعلي عناصر إشكالية، لأن البعض قد يتصور منه أن الإرهاب والعنف وحدهما يمكن أن يحدثا تغييرا، وأنه ليس من الضروري التوصل إلى تسوية سلمية من خلال مفاوضات مستندة إلى الشرعية الدولية. وأكد مجددا الحاجة إلى الأخذ بنهج تدريجي بمساعدة من تدابير لبناء الثقة والحاجة إلى معالجة قضيتي الأرض والإرهاب باعتبارهما قضيتين أساسيتين. وأخيرا، أشار إلى مقترحات جديدة لتقديم المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية والحالة الإنسانية المتردية للغاية[٢٩٧].

(٢٩٦) S/2003/529.

(٢٩٧) S/PV.4879.